كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم العلوم المالية والمصرفية

مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثرها على الأداء

The Extent of Commitment of Banks in Jordan by Anti-Money Laundering and Counter Terrorist Financing Instructions and Effect on their Performance

إعداد الطالب:

أمين عفيف غنيم

إشراف:

أ.د محمد محمود العجلوني

2019/2018

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأثرها على الأداء

The Extent of Commitment of Banks in Jordan by Anti-Money Laundering and Counter Terrorist Financing Instructions and Effect on their Performance

إعداد الطالب

أمين عفيف غنيم

(2016720008)

بكالوريوس علوم مالية ومصرفية، جامعة اليرموك 2014 م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وافق عليها

أ.د محمد محمود العجلوني (رحمه الله) ..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ المالية – جامعة اليرموك

أ.د منى ممدوح المولا ..... عضواً

أستاذ المالية – جامعة اليرموك

أ.د جمعة محمود عباد ..... عضواً خارجياً

أستاذ المالية – جامعة آل البيت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

((وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ)) التوبة (102)

إلى من تعجز الكلمات أمام فضلهما إلى سندي وقوتي إلى حكمتي وطريقي المستقيم وملاذي بعد الله، إلى من آثروني على أنفسهم، إلى من دعائي لهم ربي ارحمهما كما ربياني صغيراً، إلى من لا يسع الكلام في إعطاء حقهم، **أمي منارة النور التي تنير دربي بدعائها، أبي إلى روحك الطاهرة.**

إلى من أظهروا لنا ما هو أجمل من الحياة إلى من كانوا ملاذنا وملجئنا وسندنا إلى من تذوقنا معهم أجمل اللحظات **إخواني، أخواتي، أزواجهم، أبناءهم.**

إلى من لا يستطيع اللسان بالتعبير عما في داخلي تجاههم، إلى أصحاب البسمة الصادقة المليئة بالحب بمن تمتلئ الحياة بهم **أصدقائي**، إلى روح صديقي وأخي المهندس محمد صبيحي رحمه الله، وإلى تلك الروح التي دخلت حياتي وكانت بمثابة النور التي يضيء لي المستقبل.

إهداء خاص

إلى الحاضر الغائب إلى نبراس العلم إلى من أوصل رسالة العلم بكل إخلاص مطبقاً لحديث رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ"، إلى معلمي وأستاذي إلى من أثبت للجميع أن العلم والأخلاق وجهان لعملة واحدة، وما فخري برسالتي إلا أنها كانت بإشرافك، **إلى روحك الطاهرة الرحمة والمغفرة مشرفي الأستاذ الفاضل البروفيسور محمد محمود العجلوني رحمه الله**، والذي وافته المنية يوم السبت الموافق 2018/11/17.

اللهّم اجزه عن الاحسان إحساناً، وعن الإساءة عفواً وغفراناً، اللهّم أدخله الجنة من غير حساب ولا سابق عذاب، واجعل قبره روضةً من رياض الجنة، اللهّم أنزله منزلاً مباركاً وأنت خير المنزلين، واحشره مع الأنبياء والصالحين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين)) النمل (19)

الحمد لله الذي له الحمد كله، وله الشكر والفضل كله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

لابد لي وأنا في مرحلة إنهاء دراستي لدرجة الماجستير أن أشكر الله تعالى الذي منّ عليّ بفضله حتى أوصلني إلى هذا المقام. كما ويشرفني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، وأبدأ بتقديم الشكر إلى **أعضاء لجنة المناقشة الكرام**، وذلك لتقديمهم النصح والمشورة، وتوفير المعلومات القيمة التي أسهمت في إتمام هذا العمل، كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة في قسم العلوم المالية والمصرفية خاصة وفي جامعة اليرموك عامة الذين تكرموا بمنحي وقتهم لإتمام هذه المرحلة وأخص منهم د. عمار علاونة ود. صالح الخطيب.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساهم وساعد في دراستي وإنجاز هذا العمل من أقارب وأصدقاء وزملائي بالعمل في البنك المركزي الأردني عامة ودائرتي مراقبة أعمال الصرافة وعمليات السوق المفتوحة والدين العام خاصة، وأخص بالذكر (وفاء، منال، ولاء، نور، د. رغدة قطناني، حسن، عمار، يزيد، عدي، أبو زيد، أبو يوسف، مصطفى، أبو الأمين، قصي، أحمد العيسى، أبو سيف، أبو عرار).

وختاماً أدعو الله أن يكون هذا العمل بمنزلة (عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ)، والله ولي التوفيق.

((لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُم)) إبراهيم (7)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الإهداء ..... أ

الشكر والتقدير ..... ب

فهرس المحتويات ..... ج

قائمة الجداول ..... و

الملخص ..... ز

الفصل الأول: الإطار العام **1**

1-1 المقدمة: **2**

2-1 مشكلة الدراسة: **3**

3-1 أهداف الدراسة: **4**

4-1 أهمية الدراسة: **4**

4-1 فرضيات الدراسة: **5**

5-1 متغيرات الدراسة ونموذجها: **6**

7-1 التعريفات الاصطلاحية والاجرائية: **7**

8-1 محددات الدراسة: **7**

9-1 هيكل الدراسة **8**

الفصل الثاني: الإطار النظري **9**

1-2 المقدمة **10**

2-2 الإطار المؤسسي للقطاع المصرفي في الأردن **10**

2-2-1 تأسيس البنك المركزي الأردني 10

2-2-2 أهداف ومهام وخدمات البنك المركزي 11

2-2-3 الرقابة على القطاع المصرفي 11

2-2-4 البنوك العاملة في الأردن 12

3-2 غسل الأموال **13**

2-3-1 المفهوم العام لغسل الأموال 14

2-3-2 مراحل دورة عملية غسل الأموال 16

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

2-3-3 أسباب ربط تمويل الإرهاب بغسل الأموال 18
2-3-4 طرق غسل الأموال ومكافحتها في القطاع المصرفي 19
2-4 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولياً 30
2-4-1 الآثار السلبية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب على الدول 30
2-4-2 المنظمات والاتفاقيات العالمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 32
2-4-3 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن 40
2-4-4 التحديات التي تواجهها الدول في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 43
2-5 ملخص الفصل 44
الفصل الثالث: الدراسات السابقة 45
3-1 المقدمة 46
3-2 الدراسات العربية 46
3-3 الدراسات الأجنبية 51
3-4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة 55
3-5 ملخص الفصل 56
الفصل الرابع: منهجية الدراسة والبيانات 57
4-1 مقدمة 58
4-2 منهجية الدراسة 58
4-3 مجتمع الدراسة وعينتها 59
4-4 وصف خصائص عينة الدراسة 59
4-5 أداة الدراسة صدقها وثباتها 62
4-6 تصحيح المقياس 64
4-7 الاسلوب التحليلي والاحصائي المستخدم 65
4-8 ملخص الفصل 66
الفصل الخامس: نتائج الدراسة 67
نتائج الدراسة 68
5-1 مقدمة 68
5-2 وصف متغيرات الدراسة حسب أداتها (الإستبانة) 68

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5 عرض نتائج الدراسة 76
4-5 ملخص الفصل 81
الفصل السادس: مناقشة النتائج والتوصيات 82
1-6 المقدمة 83
2-6 مناقشة النتائج 83
3-6 التوصيات 91
المراجع 93
المراجع العربية 93
المراجع الأجنبية 100
الملاحق 104
الملخص باللغة الإنجليزية 113

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	البنوك العاملة في الأردن	13
2-2	التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي	33
3-2	الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا (MENAFAT)	35
1-4	نتائج تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة	59
2-4	أهم الشهادات المتخصصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	61
3-4	معامل كرونباخ الفا لكل بعد من ابعاد أداة الدراسة	63
1-5	التحليل الوصفي للمحور الأول "الحوكمة"	68
2-5	التحليل الوصفي للمحور الثاني "النظام الآلي"	70
3-5	التحليل الوصفي للمحور الثالث "إدارة المخاطر"	71
4-5	التحليل الوصفي للمحور الرابع "السياسات الداخلية"	72
5-5	التحليل الوصفي للمحور الخامس "التدقيق"	73
6-5	التحليل الوصفي للمحور السادس "الدورات التدريبية"	74
7-5	التحليل الوصفي للمحور السابع "العمليات التشغيلية"	75
8-5	التحليل الوصفي للمتغير التابع "الأداء- العائد على الأصول (ROA)" قبل التصحيح	76
9-5	الجدول الوصفي لمتغيرات الدراسة	77
10-5	نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط والمتعدد للفرضية الرئيسية الثانية وما يتفرع منها من فرضيات	78
11-5	ملخص نتائج اختبار الفرضيات	81

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص

غنيم، أمين عفيف. (2018). "**مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثرها على الأداء**" رسالة ماجستير بكلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن. (المشرف: أ.د محمد محمود العجلوني)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثرها على أداءها. حيث تم استخدام المنهج الوصفي المسحي ونموذج الانحدار البسيط والمتعدد للوصول إلى نتائج تحليل بيانات الدراسة التي تم تجميعها من خلال تصميم استبانة خاصة بالدراسة ليتم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت من أقسام الإمتثال في البنوك. قام الباحث بتوزيع (100) استبانة على العينة المذكورة، إضافة إلى الرجوع للتقارير السنوية للبنوك والجهات الرقابية والإشرافية ليتم جمع البيانات المتعلقة بمتغير الدراسة التابع وهو العائد على الأصول (ROA).

وتوصلت الدراسة إلى وجود التزام لدى البنوك العاملة في الأردن بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة، اضافة إلى ذلك وجود علاقة معنوية بين كل من المتغيرات المستقلة (الحوكمة، النظام الآلي، التدقيق والعمليات التشغيلية) و المتغير التابع (العائد على الأصول–ROA)، وعدم وجود علاقة معنوية بين كل من المتغيرات المستقلة (إدارة المخاطر، السياسات الداخلية والدورات التدريبية) والمتغير التابع (العائد على الأصول–ROA)، وأخيراً وجود علاقة معنوية بين التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداءها.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك العاملة في الأردن باتباع برنامج خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مهما كانت تكلفته المالية، حيث أن الإلتزام بمكافحة تلك العمليات هي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطلب قانوني دولي، ويعتبر بمثابة نقطة الأساس للعملية الاحترازية من المخاطر المختلفة التي قد تنشأ من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الكلمات المفتاحية: غسل الأموال ، تمويل الإرهاب، البنوك العاملة في الأردن، العائد على الأصول، مجموعة العمل المالي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

4-1 فرضيات الدراسة

5-1 متغيرات الدراسة ونموذجها

7-1 التعريفات الاصطلاحية والاجرائية

8-1 محددات الدراسة

9-1 هيكل الدراسة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام

1-1 المقدمة:

يعد مصطلح غسل الأموال من التعبيرات التي تداولت مؤخراً في كافة المحافل المحلية والاقليمية والدولية المهتمة بالجرائم الاقتصادية والأمن الاجتماعي، باعتبار أن عمليات غسل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة يُعمل على ايداع الأموال المتأتية منها في النظام المالي لإضفاء الصفة الشرعية القانونية لها (شعبان وبركات، 2009).

وفي ظل الاندماج الحاصل في أسواق المال الدولية، وسيادة الاقتصاد الحر، بارتباطها بالتطور التكنولوجي وثورة الانترنت التي عملت على تطوير تقنيات الأنظمة المصرفية والمالية؛ فلم تعد مشكلة غسل الأموال موضوع ذاتي محلي أو اقليمي بل أصبح ظاهرة عالمية تستهدف المجتمعات من خلال آثارها السلبية على جميع الاصعدة (العاجز، 2008).

ومن جهة أخرى يعد القطاع المصرفي في مقدمة القطاعات في مواجهة مكافحة غسل الأموال وارتباطه الوثيق في جريمة تمويل الإرهاب، وذلك بهدف حماية نفسها من المخاطر سواء كانت مالية أو مخاطر سمعة والمخاطر القانونية المترتبة جراء خوضها أو المشاركة في هذه الانشطة الاجرامية (عرب، 2000)، فمن المهام الاساسية للجهاز المصرفي مراقبة ومتابعة أي تحرك غير قانوني في عمليات إدخال أو إخراج الأموال التي قد تكون ناشئة عن عمليات غير مشروعة.

وقد خطت المملكة الاردنية الهاشمية العديد من الخطوات في سبيل مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك من خلال التوقيع على الاتفاقيات الدولية واصدار التشريعات بهذا الخصوص. وفي ضوء الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع المصرفي كونه الرابط المهم لجميع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطاعات الأخرى فلا بد من الوقوف على مدى التزامه بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1-2 مشكلة الدراسة:

إن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب اتسمت في الآونة الاخيرة بالطابع الدولي وذلك لما لها من آثار سلبية ممكن أن تواجهها الدول على جميع الأصعدة منها الإقتصادية والإجتماعية والسياسة؛ فمن الممكن أن يتعرض اقتصاد الدولة لمخاطر عدم الاستقرار وذلك من خلال قيام غاسلي الأموال باستخدام الكثير من الشركات الوهمية لاستثمار أموالهم غير المشروعة في أنشطة غير مجدية اقتصادياً الذي يسبب في ظهور معدلات عرض وطلب غير حقيقية الأمر الذي يؤدي الى قيام الحكومات باتباع سياسات خاطئة مبنية على احصائيات غير حقيقية، اما على الصعيدين الاجتماعي والسياسي فإن انتشار النشاطات غير القانونية بهدف جمع الأموال يؤدي إلى تجميع الثروات بأيدي فئة معينة، الأمر الذي يقوم بزيادة الفجوة بين فئات المجتمع، إضافة إلى زيادة مخاطر تشويه سمعة الدولة وتقليص فرص التعاون الدولي معها (السويفي، 2015). ويعتبر القطاع المصرفي من أهم الاجزاء التي يمكن استغلالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن هنا قامت الدول بتشريع القوانين والتعليمات التي تلزم القطاعات المالية –أهمها القطاع المصرفي– وغير المالية بمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ حيث أُلزمت المصارف باتباع اجراءات وسياسات خاصة بهذا الشأن، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في **السؤالين التاليين:**

1. هل تلتزم البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟
2. هل التزام البنوك بتعليمات غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة في التشريع الاردني له أثر على أداءها؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-3 أهداف الدراسة:

لا بد من تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وابعاد مخاطرها التي تترتب على المؤسسات بشكل خاص والدولة بشكل عام. فنسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

- معرفة أثر تطبيق تعليمات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أداء البنوك العاملة في الأردن.
- ويندرج منه عدة أهداف فرعية وهي:

1. التعرف على ماهية غسل الأموال من مراحل وطرق ومخاطر.
2. التعرف على العلاقة ما بين عملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. بيان دور البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
4. معرفة مدى تطبيق تعليمات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنوك العاملة بالأردن ودراسة الأثر من تطبيقها على أرض الواقع.

1-4 أهمية الدراسة:

إن البيئة المصرفية تعتبر من أكثر البيئات استهدافاً لغاسلي الأموال وذلك من خلال استخدامها في سلسلة من العمليات لإضفاء الصيغة الشرعية على الأموال المتأتية بشكل غير شرعي، وللمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب للحد من آثارها على جميع الأصعدة؛ تحتاج البنوك إلى معرفة عميقة لمخاطر تلك العمليات، إضافة إلى الأساليب التي تحد منها باعتبارها صمام الأمان لمواجهة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا ستسهم هذه الدراسة في زيادة وعي الباحثين بأهمية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومساعدة البنوك في تحقيق ذلك لتفادي الآثار السلبية المتأتية منها والحد من مخاطرها، كما ستسهم في ايضاح الجهود المبذولة من قبل الجهات الدولية في محاربة تلك العمليات.

1-4 فرضيات الدراسة:

وتستند هذه الدراسة على فرضيتين رئيسيتين:

1- تلتزم البنوك العاملة في الأردن بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- يوجد علاقة بين التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداءها.

وتتفرع من هذه الفرضية الثانية عدة فرضيات فرعية وهي:

- يوجد علاقة بين الحوكمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداء البنوك.
- يوجد علاقة بين النظام الآلي المستخدم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداء البنوك.
- يوجد علاقة بين إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداء البنوك.
- يوجد علاقة بين السياسات الداخلية للبنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداء البنوك.
- يوجد علاقة بين التدقيق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداء البنوك.
- يوجد علاقة بين الدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأداء البنوك.
- يوجد علاقة بين العمليات التشغيلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-5 متغيرات الدراسة ونموذجها:

المتغير المستقل: يمثل التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال (الحوكمة، النظام الآلي، إدارة المخاطر، السياسات الداخلية، التدقيق، الدورات التدريبية، العمليات التشغيلية).

المتغير التابع: ربحية البنوك (والمعبر عنه بالعائد على الأصول(ROA))، المبينة بالملحق رقم (1)، ويعتبر العائد على الأصول مؤشر على ربحية الشركات من خلال مدى استغلال تلك الشركات لأصولها ليتم توليد الأرباح، وحيث أن أصول البنوك العاملة في الأردن تتشكل معظمها من التسهيلات الإئتمانية فقد تم استخدام العائد على الأصول كمتغير تابع في هذه الدراسة (صالح والشريف، 2016).

ويبين الشكل رقم (1) العلاقة ما بين المتغيرات:

الشكل (1)

أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع

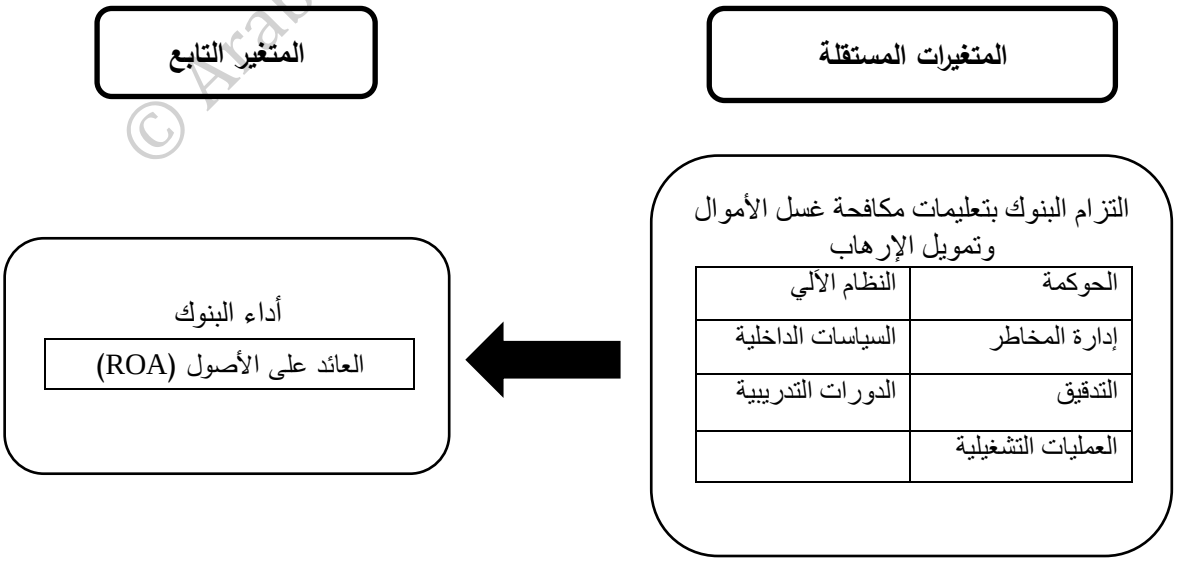

المصدر: الباحث، 2018.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-7 التعريفات الاصطلاحية والاجرائية:

غسل الأموال: اخفاء أو تمويه طبيعة الأموال ذات المصدر الجرمي أي غير المشروع لكي تصبح أموالاً ذات مصدر مشروع وقانوني (العريان، 2005).

تمويل الإرهاب: تقديم أو جمع مال بقصد استعماله بشكل كلي أو جزئي في عمل يقدم فائدة إلى أي مشروع ارهابي أو جماعي سواء تحقق أم لا (عوين، 2016).

برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: نظام مصمم لمساعدة المنشآت في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويجب أن يتضمن على السياسات الداخلية، التدريب المستمر، تعيين ضابط امتثال، مراجعة مستقلة لاختبار البرنامج.

حوكمة الشركات: عرفتها مؤسسة التمويل الدولية (IFC) بـ "النظام الذي يتم من خلاله ادارة الشركات والتحكم في أعمالها".

السياسات الداخلية: السياسات والاجراءات والضوابط التي تتبعها البنوك في أنظمتها الداخلية والواجب توفرها لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب معتمدة من قبل مجلس إدارة البنك (تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

العائد على الأصول: مصطلح يوضح علاقة ربح الشركة باستخدام إجمالي الأصول ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

= صافي ربح الشركة ÷ متوسط اجمالي الأصول

1-8 محددات الدراسة:

من أهم محددات الدراسة:

1. اقتصار هذه الدراسة على قسم الإمتثال في البنوك العاملة في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. اقتصار معظم الدراسات السابقة على التعريف بماهية غسل الأموال وتمويل الإرهاب من طرق وأساليب وطرق مكافحته دون التطرق إلى آثاره على أداء البنوك.

1-9 هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من ستة فصول. يناقش الفصل الأول الإطار العام لها يتضمن مشكلة وأهداف وأهمية إضافة لمحدداتها، أما الفصل الثاني فيقدم خلفية نظرية عن أهم القضايا التي تناولتها الدراسة من مفاهيم عامة والإطار المؤسسي الذي تتمحور به، في حين يقدم الفصل الثالث مراجعة للدراسات السابقة ذات الصلة، ويتضمن الفصل الرابع المنهجية التي تم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة، أما ما يتعلق بالفصل الخامس والسادس فيقدمان نتائج الدراسة والتوصيات التي توصلت اليها بعد مناقشة تلك النتائج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 المقدمة

2-2 الإطار المؤسسي للقطاع المصرفي في الأردن

2-3 غسل الأموال

2-4 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولياً

2-5 ملخص الفصل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 المقدمة

سوف يتم في هذا الفصل عرض الإطار المؤسسي التي تدور حوله دراستنا وبيان الجهود الدولية التي تبنت موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى ذلك سيتم التطرق إلى المفهوم العام لغسل الأموال والطرق المستخدمة للقيام به وأهم الأساليب المتبعة في مكافحته، وأخيراً سيتم تلخيص الفصل.

2-2 الإطار المؤسسي للقطاع المصرفي في الأردن

قد يكون من الضروري ونحن في صدد هذه الدراسة أن نتعرف على القطاع المصرفي في الأردن لنتمكن من إعطاء صورة عامة وواضحة عن هذا القطاع الرائد والذي يمثل عصب النشاط الإقتصادي في المملكة من خلال الدور الهام الذي يقوم به في تعبئة المدخرات وتمويل الإستثمار في اقتصادها إضافة إلى ذلك يجب أن نتعرف على الجهات المحلية والدولية التي أُنشئت بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعرض أهم القوانين والتعليمات والإتفاقيات المبرمة عربياً وعالمياً والجهود المبذولة للحد من هذه العمليات ومحاربتها.

2-2-1 تأسيس البنك المركزي الأردني

صدر قانون البنك المركزي الأردني عام 1959م، واستكملت إجراءات مباشرة البنك لأعماله في بداية شهر تشرين الأول عام 1964م، وذلك خلفاً لمجلس النقد الأردني الذي تم تأسيسه عام 1950م. بدأ البنك المركزي الأردني أعماله برأس مال بلغ مليون دينار أردني وتم رفعه على عدة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مراحل حتى بلغ ثمانية وأربعون مليون دينار أردني في الوقت الحالي، وتمتلك الحكومة الأردنية كامل رأس ماله، ويتمتع البنك المركزي الأردني بشخصية اعتبارية مستقلة وفق أحكام قانونه الخاص.

2-2-2 أهداف ومهام وخدمات البنك المركزي

كما هو الحال في البنوك المركزية العالمية، فإن إدارة السياسة النقدية والحفاظ على استقرارها هو الهدف الأساسي للبنك المركزي الأردني، علاوة على ذلك فانه يهدف إلى المساهمة في تحقيق الإستقرار المالي والمصرفي في الأردن وتشجيع النمو الإقتصادي، وذلك من خلال تقديم عدة خدمات منها: تقديم الإستشارات للحكومة حول سياسات وتشريعات تؤثر على البيئة الإقتصادية في الدولة والعمل على تقديم جميع الخدمات البنكية لها، وإصدار النقد والمسكوكات وتنظيمها والإحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته، والعمل على توفير البيئة المصرفية المناسبة من خلال تبنيه عمليات الإشراف والرقابة الفعالة على القطاع المصرفي وعدة قطاعات مالية أخرى وفق تشريعات المملكة والمعايير الدولية، وذلك لتعزيز سلامتها، وفي عدد من الإتجاهات منها ما يهمنا تمكين هذه المؤسسات من عدم استغلالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الأمر الذي يضمن الحفاظ على معدلات تضخم مناسبة، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني أمام الدولار الأمريكي والذي بدوره يحافظ على قابلية تحويل الدينار الأردني، مما يحفز عجلة النمو الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز البيئة الجاذبة للإستثمارات المحلية منها والأجنبية (طوقان، 2005).

2-2-3 الرقابة على القطاع المصرفي

الاقتصاديات المتقدمة تعتمد على الأسواق في تمويل نشاطها وتوسعها، بينما الاقتصاديات النامية والناشئة تعتمد على البنوك في ذلك. والاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على القطاع المصرفي بدليل المقارنة بين قيمة الإصدارات الأولية في بورصة عمان والبالغة (4566) مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع قيمة الائتمان الممنوح من خلال البنوك العاملة في الأردن والبالغة (24736.8) مليون دينار عام 2017م، إضافة إلى نسبة مساهمته التي تقارب 21.2% في الناتج المحلي الإجمالي في العام ذاته. فإن البنك المركزي الأردني يقوم بالرقابة على هذا القطاع من خلال دائرة مختصة تسمى دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي وذلك للتحقق من سلامة أوضاعه المالية والإشراف عليه بما يكفل سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المساهمين والمتعاملين في البنوك وفق أحكام تشريعية خاصة تم اصدارها لهذه الغاية. كما يقوم البنك المركزي من خلال دائرة الرقابة على القطاع المصرفي بوضع قواعد وضوابط لازمة لقيام البنوك بالتعامل مع العملاء بشفافية وعدالة. إضافة إلى حمايتها من المخاطر المحيطة بها ومنها السيولة والسمعة، وبما يضمن مساهمة هذا القطاع في استدامة التنمية الاقتصادية واستقرار النظامين المالي والمصرفي (البنك المركزي الأردني، 2018).

ولتحقيق المهام الموكلة اليها تقوم الدائرة بإعداد الخطط والبرامج اللازمة لذلك، إضافة إلى قيامها بعمليات الرقابة المكتبية والميدانية التي تشمل دراسة البيانات الدورية ومتابعة طلبات الترخيص والتفرع والتأكد من صحة أعمالها وسلامة مراكزها المالية وأدائها في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات والأعراف المصرفية ومتطلبات الأمان المصرفي والإستقرار النقدي، ووضع الإجراءات التصويبية اللازمة للحد من الإنحرافات (البنك المركزي الأردني، 2018).

2-2-4 البنوك العاملة في الأردن

يتكون القطاع المصرفي في الأردن من مزيج متكامل يقوم بتقديم الخدمات المصرفية التي تتماشى مع أحدث التطورات العالمية، ومما يضمن قيام هذا القطاع بتقديم خدماته بكل كفاءة وفاعلية هو التنافس الحر الموجود في السوق المحلية الذي خلقه ذلك المزيج من البنوك الأردنية وغير الأردنية وبشقيها الإسلامي وغير الإسلامي، ويشير الجدول رقم (2-1) إلى البنوك العاملة في الأردن:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (2-1)

البنوك العاملة في الاردن

البنوك الأردنية			البنوك غير الأردنية		
1	البنك العربي	1930	1	البنك العقاري المصري العربي	1951
2	البنك الأهلي الأردني	1956	2	مصرف الرافدين	1957
3	بنك القاهرة عمان	1960	3	ستي بنك	1974
4	بنك الأردن	1960	4	بنك ستاند رد تشارترد	2002
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	5	بنك عودة	2004
6	البنك الأردني الكويتي	1977	6	بنك الكويت الوطني	2004
7	بنك الإستثمار العربي الاردني	1978	7	بنك لبنان والمهجر	2004
8	البنك التجاري الاردني	1978	8	بنك أبوظبي الوطني	2009
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	9	مصرف الراجحي	2011
10	البنك الإستثماري	1989			
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية	1989			
12	بنك الإتحاد	1991			
13	بنك سوسيته جنرال/الاردن	1993			
14	بنك المال الاردني	1996			
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997			
16	بنك صفوة الإسلامي*	2009			

المصدر: التقرير السنوي لجمعية البنوك الأردنية، 2017.

*تم في عام 2017 تغيير اسم بنك الأردن دبي الاسلامي ليصبح بنك صفوة الاسلامي.

2-3 غسل الأموال

اكتسبت قضية مكافحة غسل الأموال اهتماماً بالغاً من قبل الحكومات والجهات الإشرافية والرقابية على الصعيد العالمي باعتبارها من أهم الجرائم الإقتصادية في العصر الحديث، وذلك لما لها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مخاطر عالية تهدد اقتصاد الدولة، وما تعود به من كوارث مالية واجتماعية تحد من الجهود المبذولة في تنمية الدولة بكافة الأصعدة وذلك لارتباطها بالجرائم الأصيلة أو المنظمة وتعرف الجريمة المنظمة بأنها أفعال غير مشروعة، مثل الإتجار بالمخدرات والخطف والقتل والرشوة، مرتكبة بواسطة أشخاص متعددين باستخدام تنظيم مستمر متدرج الهيكل ويهدف إلى تحقيق عائدات وأرباح مالية (زاهر، 2007).

وقد نالت عمليات مكافحة عمليات غسل الأموال بعد ارتباطها بقضية تمويل الإرهاب بعداً أكبر من حيث المخاطر المتأتية منها. إذ يلاحظ أن العديد من الجهود الدولية والإقليمية والجهات العالمية قامت بتشريع القوانين وإصدار التشريعات للحد من المخاطر والآثار لتلك العمليات على جميع الأصعدة (الرشدان، 2007).

وفيما يلي سنتطرق إلى ماهية غسل الأموال من مفهومه العام والمراحل التي يتم من خلالها، وذكر أبرز الطرق المستخدمة للقيام به من خلال القطاع المصرفي، إضافة إلى الطرق المتبعة في مكافحته.

2-3-1 المفهوم العام لغسل الأموال

بالعودة للجذور التاريخية لمصطلح غسل الأموال، لا يكاد يجد الباحث البداية الدقيقة لهذا الجرم، فبداية من رسالة الإسلام السمحة وتسليط الضوء على حديث رسول الله الأمين (صلى الله عليه وسلم): "إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه" الذي أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، نستدل على حرمة الأموال المتأتية من الأعمال غير المشروعة وحرمة استخدامها (الجوزية، 1998). وإذا تم التمعن بالحديث الشريف من الناحية التي تخص موضوعنا فإن مفهومه يدل بطريقة غير مباشرة على الأموال المتأتية من جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالتاريخ الحديث، فقد أشار بعض الباحثين أن بداية نشوء هذا المصطلح كان في بداية القرن الماضي من قبل عصابات الجرائم المنظمة (المافيا) بدمج أموالهم غير المشروعة المتأتية من جرائمهم بالنظام المالي للدولة لإضفاء الصفة الشرعية لها. ومنهم من ذهب إلى أن الإستخدام الرسمي لهذا المصطلح كان في عام 1988م في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لارتباطه بجرائم المخدرات (المعايطة، 2002).

إن مصطلح غسل الأموال أو تبييض الأموال القذرة أو تنظيف الأموال الملوثة هو تعبير لمعنى واحد، وقد تم تعريفه بالتشريع الأردني بأنه: "كل فعل ينطوي على إبدال الأموال أو تحويلها أو نقلها أو تمويه مصدرها أو الحيلولة دون معرفة من ارتكب الجريمة الأصلية المتحصل منها المال أو اكتساب الأموال أو حيازتها أو استخدامها أو إدارتها أو حفظها أو استثمارها أو ايداعها أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية لها أو مصدرها أو مكانها أو حركتها أو كيفية التصرف فيها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، مع العلم بأن أياً من هذه الأموال المتحصلة من أي من الجرائم المنصوص عليها بمقتضى التشريعات النافذة في المملكة والإتفاقيات الدولية التي قامت المملكة بالمصادقة عليها محلاً لجريمة غسل الأموال" (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردني، 2007)

ويوجد عدة تعريفات لهذا المصطلح في الأدبيات المالية، منها:

1. "إخفاء أو تمويه المصادر غير المشروعة لهذه الأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية عن ارتكاب الجرائم ومن ثم العمل على إدخال هذه الاموال في نطاق الدورة الإقتصادية الشرعية وصولاً إلى تداولها واستثمارها بصورة طبيعية" (سفر، 2001).
2. "إدخال الأموال ذات الأصل صاحب الشبهة في المجرى المالي لاقتصاديات المجتمع، بهدف إظهارها بمظهر قانوني نظيف، وكأنها مكتسبات قانونية نظيفة" (صبح، 2002).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. "أموال صادرة عن مصادر غير مشروعة يتم استخدامها بإجراءات وعمليات معينة، وذلك بهدف إخفاء المصدر غير المشروع، والتمويه عليه بأنها أموال تمتاز بصفة المشروعية من خلال مصادرها المشروعة" (الرشدان، 2007).
4. "عملية يتم من خلالها إخفاء المصدر غير المشروع للأصول والتي تم الحصول عليها من نشاط إجرامي للعمل على إخفاء الصلة بين المصدر والنشاط الإجرامي" (International Monetary Fund -IMF, 2014).
5. يشمل غسيل الأموال نقل الأموال غير المشروعة التي تكون مربوطة بالجريمة المنظمة من خلال سلسلة من المعاملات أو الحسابات لإخفاء أصل تلك الأموال" (Naheem, 2018).
6. "التعامل بالعائدات المالية الناتجة عن عمليات إجرامية بهدف إخفاء مصدرها غير القانوني وإكسابها الصفة الشرعية" (مجموعة العمل المالي، 2018).
7. "الطريقة التي يخفي بها المجرمون الأصول غير المشروعة لثروتهم وأي أدلة تجرمها، لتفادي الاشتباه بها من قبل مؤسسات إنفاذ القانون" (مجموعة إغمونت، 2018).

يرى الباحث مما سبق بأن أي تعريف لمصطلح غسل الأموال يجب أن يتضمن العناصر التالية:

1. أموال متأتية من مصدر غير مشروع يتم إيداعها بالنظام المالي بالدولة.
2. القيام بعمليات مالية قانونية بهدف تمويه وإخفاء مصدر الأموال غير المشروع.
3. حيازة وامتلاك الأموال ودمجها باقتصاد الدولة وإضفاء الصفة الشرعية لها.

وهذه العناصر تمثل مراحل عملية غسل الأموال والتي سنبينها بالقسم التالي من هذا الفصل.

2-3-2 مراحل دورة عملية غسل الأموال

تقوم عملية غسل الأموال على ثلاثة مراحل هي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **المرحلة الأولى: الإيداع أو التوظيف**

يقوم غاسلين الأموال بهذه المرحلة بالتخلص من الأموال المتأتية من المصادر غير المشروعة –الملوثة– كإيداعها بالقطاع المصرفي على شكل دفعات صغيرة أو استثمارها وتوظيفها من خلال شراء الأسهم وتجارة التجزئة، وذلك ليتم إخفاء طبيعتها الإجرامية (Middle East and North Africa Financial Action Task Force-MENAFATEF, 2017).

وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل خطورة على غاسلي الأموال، حيث تقوم السلطات المختصة بالتركيز على العمليات المستخدمة بها حتى يتم الكشف عن الأموال المراد غسلها قبل دخولها إلى الدورة الإقتصادية في الدولة وذلك لتفادي الخطر الممكن قبل حدوثه (United Nations Office on Drugs and Crime-UNODC, 2014).

2. **المرحلة الثانية: التمويه أو التغطية**

بهذه المرحلة يحاول غاسلي الأموال فصل الأموال الملوثة عن مصادرها الأصلية غير المشروعة، من خلال زيادة عمليات إدخال هذه الأموال بشبكة معقدة من العمليات المتتابعة كفتح العديد من الحسابات البنكية بأسماء غير مشبوهة، والقيام بالصفقات والمعاملات المالية والتحويلات الغامضة داخلياً وخارجياً، بحيث تختلط هذه الأموال في عمليات معقدة ومتداخلة يصعب تتبعها واكتشاف مصدرها وهوية غاسليها الحقيقين وإخفاء طبيعتها الإجرامية من قِبل الجهات الرقابية (MENAFATEF, 2017) و (سفر، 2001).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر هذه المرحلة الأصعب لغاسلي الأموال من حيث إمكانية اكتشافها بسرعة وربطها بمصدرها غير المشروع من قِبل الجهات الرقابية التي تركز جهودها في هذه المرحلة لإيقاف هذه الأموال قبل دخولها بالعجلة الإقتصادية (عبد الحميد، 2001).

3. المرحلة الثالثة: الدمج

تعد هذه المرحلة الأكثر علنية بحيث يتم دمج الأموال المغسولة في الدورة الإقتصادية وإضفاء الصفة الشرعية عليها وإكسابها المظهر القانوني لتبدو كأموال قانونية متحصلة عن أعمال مشروعة، وهو ما يدل على أن الثروة المجمعة بعيدة عن الشبهات. ويلجأ غاسلي الأموال بهذه المرحلة إلى دمج هذه الأموال واستثمارها في عمليات قانونية معروفة بشرعية مصادرها كشراء العقارات أو المعادن الثمينة (شريط، 2008).

وعلى أية حال، إذا كانت إجراءات الكشف عن عمليات غسل الأموال والتفريق بين الأموال المشروعة وغير المشروعة في المرحلتين السابقتين ممكناً من قِبل الجهات الرقابية، فيعد هذا الأمر صعباً للغاية في هذه المرحلة وذلك لصعوبة التمييز بينهما، مما يعني أن إجراءات التحليل والتتبع تصبح بحاجة لدقة عالية (MENAFATEF, 2017).

2-3-3 أسباب ربط تمويل الإرهاب بغسل الأموال

تم تعريف تمويل الإرهاب بالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب بالأمم المتحدة (1999) بأنه: "قيام أي شخص بأية وسيلة مباشرة أو غير مباشرة وبإرادته، بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها كلياً أو جزئياً بعمل يشكل جريمة تهدف إلى ترويع السكان أو موت شخص أو اصابته بجروح بدنية ويكون غير مشترك في أعمال عدائية أو نزاع مسلح، أو ارغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عنه".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرفت رسالة عمان (2004) الإرهاب بأنه: "الممارسات الخاطئة أياً كان مصدرها وشكلها، والمتمثلة في التعدي على الحياة الإنسانية بصورة باغية متجاوزة لأحكام الله، تروع الآمنين وتعتدي على المدنيين المسالمين، وتجهز على الجرحى وتقتل الأسرى، وتستخدم الوسائل غير الأخلاقية من تهديم العمران واستباحة المدن".

ولقد ارتبط مفهوم تمويل الإرهاب بغسل الأموال دولياً بعد الهجمات الإرهابية في 11 أيلول 2001 حيث تزايد الاهتمام بمكافحة الجريمتين على النطاق الدولي. ويعود السبب للارتباط بين المفهومين هو وجود عدة نقاط تشابه بينهما من حيث الطرق والأساليب المستخدمة التي تتم من خلالها الجريمتين (الثنيان، 2006).

إلا أنه ومن ناحية أخرى فإن من أهم أوجه التعارض بين الجريمتين أن غسل الأموال يكون مصدر أموالها دائماً ينشأ من أعمال غير مشروعة إلا أن تمويل الإرهاب قد يكون مصدر أمواله عكس ذلك (Financial Action Task Force-FATF, 2013)، مثل التبرعات والهبات.

2-3-4 طرق غسل الأموال ومكافحتها في القطاع المصرفي

إن غسيل الأموال نشاط إجرامي تتطور طرقه وأساليبه مع مرور الزمن وذلك تماشياً مع التطورات العالمية في جميع الأصعدة، ومن أهم التطورات الثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات مثل ظهور العملات الرقمية والعملات الالكترونية المشفرة. وعليه لا بد من اخضاع تطور سبل الرقابة والإشراف بشكل مستمر في هذا المجال وذلك من خلال تحديث التشريعات وطرق الرقابة بمراحلها المتعددة القبلية والآنية واللاحقة للعمل على الحد من المخاطر المتأتية من تلك العمليات. وفي هذا السياق سوف يتم التطرق إلى أبرز الطرق المستخدمة في غسل الأموال في القطاع المصرفي وكيفية مكافحتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: طرق غسل الأموال في القطاع المصرفي والمؤشرات الدالة عليه

كان القطاع المصرفي ولا زال من أهم القطاعات المستخدمة من قِبل غاسلي الأموال للتخلص من الأموال المتأتية من المصادر غير المشروعة. وسنذكر أبرز الطرق المتبعة لغسل الأموال في هذا القطاع ذو الأهمية العالية في اقتصاديات الدول، إضافة إلى أهم المؤشرات لهذه العمليات.

أ- طرق غسل الأموال

من أبرز الطرق المستخدمة في عملية غسل الأموال في القطاع المصرفي ما يلي:

1- فتح الحسابات البنكية

يتم بهذه الطريقة فتح حسابات بعدة بنوك داخلية و/أو خارجية وإيداع الأموال المراد غسلها فيها واستبدالها بشيكات أو استخدامها في عمليات مصرفية وهمية وغير وهمية ليتم استثمارها في مشروعات بعيدة عن الشبهات، ويكثر إستخدام هذه الطريقة في بداية الدورة لعملية غسل الأموال أي بمرحلة الإيداع (عوض، 1998).

2- الهيكلة (التجزئة)

تعتبر أكثر الطرق المستخدمة والمعروفة لغسل الأموال، حيث يتم إيداع المبالغ المراد غسلها بتجزئتها إلى مبالغ صغيرة يكون أقل من سقف متطلبات الإبلاغ المعتمدة في البنوك باستخدام أماكن مختلفة أو عن طريق أشخاص مختلفين، وتكثر هذه العمليات في المرحلة الأولى من دورة عملية غسل الأموال (العثمان، 2001).

3- الحوالات

وتعرّف الحوالة بأنها أي عملية تحويل أموال بين الحسابات البنكية أو عبر الوسائل الإلكترونية عن طريق أنظمة التحويل المستخدمة في البنوك مثل نظام سويفت (SWIFT). ويتم بهذه العمليات تحويل مبالغ ضخمة بسرعة وسهولة ضمن الملايين من عمليات تحويل الأموال المشروعة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتفادي اكتشاف هذه لعمليات يقوم غاسلي الأموال باتخاذ تدابير احتياطية مثل تنويع المبالغ المالية المرسلة وتغيير أسماء المستفيدين واللجوء إلى أسماء مؤسسات بعيدة عن الشبهات. علماً أن هذه الطريقة يلجأ إليها غاسلي الأموال في المرحلة الثانية –التمويه– من دورة عملية غسل الأموال (Association of Certified Anti-Money Laundering Specialists-ACAMS, 2012).

4- الأعمال المصرفية الخاصة

تعتبر الأعمال المصرفية الخاصة طريقة مهمة لغاسلي الأموال، ويكمن الخطر من هذه الأعمال لما توفره من التسهيلات المقدمة للعملاء من خدمات شخصية متعددة تتصف بقيمة أصول صافية مرتفعة تتمتع بسرية عالية للغاية، إضافة الى ما تمتاز به هذه الأعمال من تنافسية عالية بين إداراتها لزيادة حجم أصول البنوك من العملاء الذين يتسمون بالثراء أو السياسيون الذين يعتبرون مصدراً لجريمة الفساد والرشوة (FATF, 2012).

5- الخدمات المصرفية الإلكترونية

تزايد الاهتمام في العقود الماضية بتطوير البنية التحتية للقطاع البنكي بما يخص أنظمة وأدوات الدفع الإلكترونية للإنتقال من البيئة الورقية إلى الإلكترونية وتقديم خدماتها للعملاء بكل يُسر وسهولة تماشياً مع ما أنتجته الثورة التكنولوجية. وكما تم ذكره سابقاً، أن طرق غسل الأموال تتطور مع مرور الزمن، فإن غاسلين الأموال قاموا باستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية لإتمام عملية غسل أموالهم الملوثة لما قدمته تلك الخدمات من حلول جديدة أمامهم مثل تنفيذ العديد من المعاملات بكل سهولة دون الحاجة للتواجد وجهاً لوجه أمام مقدمين الخدمة ومن أي مكان في العالم مما يؤدي إلى صعوبة تتبع العمليات، إضافة إلى استغلالهم لنقاط الضعف والثغرات التشريعية التي تتعلق في الأمن السيبراني (Cyber Security) الذي يعرف على أنه مجموعة الوسائل التقنية والتنظيمية المستخدمة في عمليات منع سوء استغلال البيانات والمعلومات على الإنترنت إثر الهجمات الإلكترونية الخبيثة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن طريق أجهزة وشبكات التكنولوجيا، وسيتم التطرق هنا لأبرز الطرق المستخدمة في غسل الأموال عن طريق الخدمات الإلكترونية (MENAFATEF, 2017).

1. **أجهزة الصرافة الآلي:** يتم استغلال أجهزة الصراف الآلي في عمليات السحب والإيداع إضافة إلى عمليات التحويل الإلكتروني وذلك لتجنب طلب البنوك ما يعزز تلك العمليات، ومن هذا المنطلق قامت البنوك بوضع سقوف لتلك العمليات للحد من استخدامها لهذه الغايات (الرفاتي، 2007).
2. **بطاقات الدفع الإلكترونية:** بأنواعها الدائنة والمدينة والمدفوعة مسبقاً التي توفرها الجهة المصدرة لعملائها لتمكينهم من إجراء العمليات المصرفية بسرعة وسهولة، ويمكن استغلالها كطريقة لغسل الأموال لسهولة استخراجها وعدم وجود أية قواعد تحدد عدد البطاقات التي من الممكن أن يحصل الفرد عليها وإمكانية استخدام كافة الرصيد المتاح دون أية قيود ومن أي مكان بالعالم، إضافة إلى إتمام المعاملات من خلالها بكل سهولة. ويمكن استخدامها في عمليات السحب النقدي وعمليات الدفع الفوري بسرعة، ويمكن إعادة تغذية رصيدها بكل سهولة (MENAFATEF, 2017).
3. **الخدمات المصرفية الإلكترونية:** تعتبر من الخدمات المقدمة للعملاء في العصر الحديث عبر شبكة الإنترنت التي تمكنهم من الوصول إلى حساباتهم بشكل آمن وسريع، ونظراً إلى ما قدمته الهواتف الذكية من سهولة الإتصال بالإنترنت على مدار الساعة، فقد مكنت العملاء استخدام هذه الخدمات والقيام بالعديد من المعاملات بكل سهولة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، دفع الفواتير وتحويل الأموال بين الحسابات من كافة المواقع داخل حدود الدولة وخارجها. ويتم استغلال هذه الخدمات من قبل غاسلي الأموال لما تتمتع به من إمكانية تنفيذ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العديد من المعاملات بكل سرية وسرعة وسهولة عالية دون أية قيود، مما يضمن تعقيد حركة الأموال الملوثة لتصعيب تتبعها (MENAFATEF, 2017).

4. **العُملات الإفتراضية:** وهي أموال على شكل رقمي لا وجود مادي لها ويتم التداول بها فقط إلكترونياً، ومن أهم هذه العمل حالياً هي عملة البيتكوين (Bitcoin). تتميز هذه الأموال بإمكانية القيام بأي عمليات على شبكة الإنترنت بشكل فوري دون الحاجة إلى وسيط بسرية وسرعة عالية. ويمكن استخدام هذه الأموال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعدة أسباب أهمها عدم خضوعها لجهة معينة الأمر الذي يضمن عدم الرقابة عليها وغموض المسار للعمليات المقامة بها وإخفاء هوية المتعاملين الحقيقين بها، إضافة إلى عدم وجود المتطلبات الصارمة التي تطلبها البنوك لغايات إكمال العمليات، الأمر الذي يخلق صعوبة ملاحقتها وتتبع أصحابها من قِبل الجهات الرقابية (Wegberg et al., 2018) .

ويقوم غاسلي الأموال باستخدام هذه الطرق الإلكترونية بالمرحلة الثانية من دورة غسل الأموال وذلك لزيادة تعقيد مسار العمليات لتلك الأموال والعمل على تصعيب تتبعها لإخفاء مصدرها غير الشرعي وكشف وجهتها.

6- تواطؤ البنوك

إن استقامة موظفي البنوك ونزاهتهم يعتبر من أهم الأمور التي تشكل عائقاً أمام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فمن الممكن أن يتم استغلال هؤلاء الموظفين في عمليات غسل الأموال من خلال تسهيل إدخال تلك الأموال إلى الدورة الإقتصادية البنكية دون تعقيدات مقابل تقديم الإغراءات المالية لهم أو أن يكون عضواً ضمن مجموعة غاسلي الأموال. والخطر الأكبر هو أن يتم استغلالهم من جهة عدم وعيهم ومعرفتهم بوسائل وطرق غسل الأموال والمخاطر التي من الممكن أن تنتج عنها على الصعيد المؤسسي والوطني (سفر، 2001). ويُعرّف الإغفال المتعمد بأنه الإهمال المتعمد عن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معرفة الحقائق أو عدم الإكتراث المقصود. وبمجال بحثنا فهو عدم القيام بإجراءات العناية الواجبة واللازمة لمعرفة مصدر الأموال والهدف من العلاقة المصرفية عند القيام بالعمليات من خلال البنك، ويعد هذا الأمر مكافئ للمعرفة الفعلية لمصدر الأموال غير المشروع أو نية العميل بالقيام بغسل أمواله (ACAMS, 2012).

ب- المؤشرات الدالة على غسل الأموال

يوجد الكثير من المؤشرات والظواهر التي ترتبط بعملية غسل الأموال وحسب الظروف المحيطة لكل عملية فهي تتغير حسب المكان والزمان، ولهذا فإن الحديث عن المؤشرات يستلزم المراجعة والتحديث المستمر لمواكبة التطورات بهذا المجال، وتستخدم هذه المؤشرات لإشعار موظفي البنوك للاشتباه بتلك العمليات منعاً للدخول بها والقيام بالتبليغ عنها وتتمثل أهمها فيما يلي (عبد الله، 2011):

1. تقديم معلومات مغلوطة من قبل العميل أو رفضه تزويد البنك بأية معلومات عادية أو مستندات تعزز عملياته.
2. وجود عدة حسابات للعميل بشكل لا يقتضي طبيعة أوضاعه المالية.
3. الإيداعات البنكية بمراحل متعددة والتي بمجموعها تشكل مبلغاً كبيراً.
4. تحويل مبالغ كبيرة سواء داخل أو خارج الدولة دون مبررات واضحة.
5. العملاء الذين يطلبون خدمات لإدارة الأموال لا تكون موافقة مع وضع العميل.
6. طلب قروض والعمل على سدادها بصورة غير متوقعة.
7. استخدام العميل للخدمات المصرفية الإلكترونية بشكل متكرر.
8. حوالات بكميات كبيرة متجهة من وإلى بلدان تعرف بغسل الأموال أو يكثر بها مستوى الجريمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: إجراءات البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قبل البدء ببيان أهم الإجراءات المتبعة في البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يجب التطرق إلى الخطوات التي تسبقها؛ فالجهود المبذولة في هذا المجال تعتمد على إعداد برنامج خاص لمكافحة هذه العمليات. وهذا البرنامج يعتبر مكوناً أساسياً لعمليات الإمتثال في البنوك خاصة والمؤسسات عامة، فمن المتعارف عليه أن الهدف الأساسي عند إعداد أي برنامج رقابي هو التأكد من أن المؤسسة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة لحمايتها من المخاطر الممكن أن تواجهها من أية عمليات يترتب عليها عواقب قانونية تؤثر على سمعته وتقليل الثقة به.

وحسب توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) فإن برنامج مكافحة غسل الأموال في المؤسسة يجب أن يبنى على مبدأ أساسي وهو المبدأ المبني على المخاطر حسب توصيات مجموعة العمل المالي. وهذا المبدأ يشير إلى أن ليس جميع العمليات والخدمات المقدمة من المؤسسة لها نفس درجة المخاطر، على شرط أن يتضمن البرنامج الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة في تخفيف تلك المخاطر. وسنقوم في هذا الجانب ببيان كيفية بناء برنامج فعّال لمكافحة غسل الأموال في البنوك (FATF, 2014).

أ- تقييم المخاطر في البنوك حسب درجاتها:

لا يمكن أن تتوقع البنوك كافة المخاطر التي من الممكن أن تواجهها، إلا أنه إذا تم تطوير أنظمتها وسياساتها في كافة الإتجاهات وخاصة ما يتعلق بغسل الأموال، فذلك يزيد من عدم استغلالها في تلك العمليات ووضعها في جانب الأمان، الأمر الذي يجنبها العقوبات القانونية. فلذلك يجب على البنوك اعتماد المنهج المبني على المخاطر عند البدء بمكافحة غسل الأموال، وعليه فإن تقييم المخاطر بكافة مستوياتها المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة هي الخطوة الأهم في إعداد البرنامج. ومن أهم ما يتم تقييم مخاطره ما يلي (FATF, 2012):

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **العملاء:** هذا العامل يركز على الأنواع المختلفة للعملاء بشخصيتهم الطبيعية والاعتبارية وكأفراد عاديين وسياسيين، ففي هذه الخطوة يتم تحليل العملاء بداية من أسمائهم وجنسياتهم وأوضاعهم المالية والقانونية ونشاطاتهم والعلاقة القائمة مع المستفيدين الحقيقيين لمعاملاتهم، والعمل على تصنيف مخاطرهم استناداً على هذه المبادئ خاصة وما يراه البنك من مبادئ أخرى.
2. **الخدمات والمنتجات:** العمل على مراجعة الخدمات والمنتجات الحالية أو التي سيتم استحداثها في المؤسسة مثل الخدمات المصرفية الخاصة أو الإلكترونية التي لا تتم وجهاً لوجه، وذلك لتحديد الكيفية التي من الممكن استخدامها في غسل الأموال كعدد هذه المعاملات أو السماح للعميل باستخدام هذه المنتجات والخدمات بكل سهولة وبدون تعقيدات.
3. **الموقع الجغرافي:** قيام البنوك بتصنيف مخاطر الدول المنوي التعامل مع مواطنيها أو شركاتها أو مؤسساتها. ويمكن أن تكون نقطة الإنطلاق بتصنيف الدول بمراجعة القوائم الصادرة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية كلجنة مجلس الأمن أو مجموعة العمل المالي إضافة إلى العقوبات المترتبة على الدول وسمعتها في مجال مكافحة غسل الأموال والفساد الحكومي وضعف أنظمتها المالية والإقتصادية وجودة قوانينها بهذا المجال.

ب- عناصر برنامج مكافحة غسل الأموال

يتكون برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أربعة عناصر أساسية هي:

1- **السياسات الداخلية:** يتوجب على البنوك تفعيل نظام رقابة داخلي فعال يتضمن على سياسة خاصة لمكافحة غسل الأموال من شأنها متابعة ومراقبة معاملات البنوك وممارسة موظفيها، وذلك تماشياً مع ما جاءت به معظم الوثائق الدولية ذات الصلة بغسل الأموال والتي أولت أهمية خاصة بحث جميع الدول على إلزام البنوك بإيجاد سياسات وإجراءات داخلية وأنظمة رقابية لمكافحة غسل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأموال والعمل على تطويرها، ومن أهم التوصيات في هذا المجال ما جاء بالتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) التي تضمنت ضرورة تطوير السياسات والإجراءات الداخلية والعمل على تطبيقها بشكل فعال وذلك لمراقبة كشف العمليات المشتبه بارتباطها بغسل الأموال وفق المخاطر التي تم تصنيفها وكما تم ذكره سابقاً، كما قامت لجنة بازل بإصدار توصياتها بهذا الخصوص وتضمنت بأن على البنوك توفير سياسات داخلية فعالة لمراقبة وفحص عمليات العميل من خلال تضمينها بإجراءات "إعرف عميلك" بصورة مستمرة (العاجز، 2008).

2- **دائرة إمتثال متخصصة بمكافحة غسل الأموال:** يجب على البنوك بإنشاء وحدة خاصة تتولى مسؤولية مكافحة غسل الأموال، وذلك من خلال رفد هذه الدائرة بكادر مؤهل يقوم بمراقبة عمليات البنك وتصميم وتنفيذ البرنامج وتطوير آليات المراقبة حسب التطورات العالمية بهذا المجال، إضافة إلى تحليل العمليات والقيام بإخطار الجهات المسؤولة في حالة الإشتباه بعملية ما. ومن الواجب أن تكون هذه الوحدة مستقلة عن وحدات البنك الأخرى ولها الحق بالإطلاع المباشر على جميع العمليات المنفذة من خلال البنك للقيام بعملها بكل كفاءة وفاعلية وذلك بمنحها جميع الصلاحيات التي تمكنها من ذلك (ACAMS, 2012).

3- **التدريب:** كما أسلفنا سابقاً بأنه يمكن أن يتم استغلال موظفين البنوك بجميع المستويات الوظيفية في عمليات غسل الأموال من قبل الغاسلين من غير قصد وذلك لعدم إلمامه بمفهوم هذه العمليات والطرق والأساليب المتبعة للقيام بها، فمن هذا المنطلق قامت المنظمات الدولية بإصدار التوصيات الخاصة بإلزام البنوك على تدريب موظفيها وبشكل كافي ومستمر حسب خطة زمنية خاصة بهذا المجال للحد من مخاطر استغلالهم بشكل مباشر أو غير مباشر لإتمام عمليات غسل الأموال الأمر الذي يترتب عليه مخاطر قانونية تعود على البنك نفسه (العاجز، 2008).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- دائرة تدقيق مستقلة لفحص برنامج مكافحة غسل الأموال: إن قيام البنك بوضع برنامج خاص بمكافحة غسل الأموال والبدء بتنفيذه فقط هو أمر غير مكتمل، حيث يجب أن يتم العمل على مراقبته وتقييمه والتأكد من تماشيه مع التشريعات النافذة ذات الصلة بشكل منتظم ومستمر لضمان فاعليته وكفاءته للتحقيق الهدف المرجو منه. وفي ضوء ذلك تم إصدار التوصيات العالمية بتضمين مهام مراقبة دائرة الإمتثال المتخصصة بمكافحة غسل الأموال والبرنامج المعد لمكافحة تلك الأموال إلى دائرة التدقيق في البنك والتي هي بحد ذاتها دائرة مستقلة وتابعة لمجلس إدارة البنك لمنحهم جميع الصلاحيات للقيام بعملهم وعكس نتائج عملياتهم بشكل مباشر حتى تتم إجراءات التصويب بكل جدّية وبشكل سريع (ACAMS, 2012).

وبالحديث عن التدقيق لا يمكن غض النظر عن أهمية دور المدقق الخارجي. حيث يجب على المدقق الخارجي أن يكون لديه إدراك واضح عن غسل الأموال بمفهومه العام ومخاطره وما يتعلق به من طرق وأساليب والكيفية التي يتم بها مكافحته، وأن يتضمن برنامجه التدقيقي تقييم برنامج مكافحة غسل الأموال المطبق لدى البنك والتأكد من التزام البنك بالتشريعات والتوصيات الخاصة بهذا المجال (حسين، 2017).

وفي ضوء ما ورد سابقاً قام البنك المركزي الأردني ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بإصدار التعليمات الخاصة للبنوك بهذا المجال للعمل على بناء برنامج فعّال لمكافحة غسل الأموال متضمناً كافة عناصره وبما يتفق مع المعايير الدولية وضرورة تطويرها كل ما لزم الأمر (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية، 2018).

ج- أبرز إجراءات البنوك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بعد أن تم عرض عناصر البرنامج الأمثل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والواجب تطبيقه بالبنوك للعمل على منع وتخفيف المخاطر التي من الممكن أن تنشأ عن تلك العمليات،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنتطرق الآن إلى أهم الإجراءات لمكافحتها والتي من الممكن أن يقوم البنك باتباعها عند تطبيق البرنامج المعتمد من قِبله بهذا الخصوص (عبد الله، 2011):

1. الإلتزام بكافة التعليمات والتشريعات الصادرة من السلطات الرقابية المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ التوصيات الدولية ذات الصلة.
2. التعرف وبشكل دوري على الوسائل والأساليب الحديثة التي يلجأ اليها عند القيام بغسل الأموال لوضع الإجراءات الوقائية لها للحد منها ويتم ذلك من خلال البرامج التدريبية المستمرة للموظفين لتوعيتهم بذلك ودراسة الحالات المشابهة التي أحيلت للقضاء للإستفادة منها.
3. تطوير السياسات الداخلية للبنك بشكل مستمر تماشياً مع التطورات الحاصلة بهذا المجال وإطلاع كافة الموظفين بكافة مستوياتهم الوظيفية بذلك للعمل على تطبيقها، ووضع إجراءات رادعة عند تهاون الموظفين بتطبيقها.
4. التطبيق الفعلي مبدأ "إعرف عميلك – Know Your Customer" عند فتح الحسابات البنكية وقبل إجراء المعاملات البنكية بأشكالها المتعددة، ويتمثل هذا الإجراء بمعرفة العميل من خلال المستندات القانونية والرسمية لطبيعة صفته القانونية وعمله ومكانه والعمل على تحديث هذه المعلومات بصيغة دورية ومستمرة.
5. استخدام نظام آلي متطور لمراقبة ومتابعة الحركات على الحسابات والعمليات التي تتم من خلال البنك الورقية والإلكترونية للكشف عن العمليات المشبوهة وإعداد التقارير الخاصة بها والإبلاغ عنها للسلطات المتخصصة.
6. تطوير آليات الإحتفاظ بالسجلات والملفات وبشكل جيد وبالفترات المنصوص عليها بالتشريعات الخاصة بذلك للرجوع إليها عند الحاجة وإتاحتها للجهات المختصة عند الطلب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب دولياً

إن التزايد الحاصل في المعدل العام لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب عالمياً في أواخر القرن العشرين أدى إلى انتشار مليارات الأموال غير المشروعة في الإقتصاد العالمي؛ والذي تعزى أسبابه للعولمة إضافة للتطورات الحاصلة في الأسواق الدولية والنظم الإقتصادية مثل التحويلات والتعاملات الإلكترونية والاستثمار الهائل في البورصات، والتطور المتزايد للثورة التكنولوجية، مما سبب تهديد لاستقرار التنمية الإقتصادية بشكل عام. وهذا ما دفع الكثير من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية الى إبرام المعاهدات وسن التشريعات الخاصة للحد من هذه العمليات ومحاربتها (عبد الله، 2011) و (العريان، 2005).

وقبل البدء بعرض أهم الجهود الدولية في هذا المجال لا بد أن نقوم ببيان الآثار السلبية الناتجة عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

2-4-1 الآثار السلبية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب على الدول

يهدف غاسلوا الأموال إلى إيجاد غطاء مناسب من العمليات لإضفاء الصفة الشرعية لأموالهم الملوثة من دون الالتفات إلى الآثار المترتبة على تلك العمليات. ويترتب على كل من جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب مجموعة من المخاطر والأثار السلبية التي من الممكن أن تواجهها الدولة على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

1- **الآثار الإقتصادية:** تتمثل تلك الآثار على تعريض اقتصاد الدولة لمخاطر عدم الاستقرار وذلك من خلال قيام غاسلي الأموال باستخدام الشركات الوهمية التي تبدو أعمالها شرعية الأمر الذي يمكنها الدخول إلى السوق بوجه قانوني بعيد عن الشبهات وبشكل طبيعي، وبدورها تقوم تلك الشركات الوهمية باستثمار تلك الأموال في أنشطة غير مجدية اقتصادياً وعرض خدماتها وسلعها بأسعار منخفضة عن الأسعار المتعارف عليها مما يجعل الشركات الأخرى غير قادرة على

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منافستها وخروجها من نطاق السوق العام وسيطرة الشركات الوهمية عليه، إضافة الى ظهور نسب تضخم غير عادلة نتيجة ظهور معدلات عرض وطلب على السلع والخدمات بشكل غير حقيقي جراء زيادة كمية النقد المتداول داخل اقتصاد الدولة مما يؤثر على سعر الفائدة وسعر صرف العملة الأمر الذي يؤدي إلى قيام الحكومات برسم سياسات واجراءات خاطئة مبنية على احصائيات غير حقيقية وهذا ما يسبب في إحداث التقلبات الغير طبيعية في اقتصاد الدولة (ACAMS, 2012).

2- **الآثار الاجتماعية:** إن غسل الأموال وتمويل الإرهاب بحد ذاتهما جريمتين يعاقب عليها القانون، فإذا كانت الطرق والأساليب لغسل الأموال متاحة فذلك يزيد من انتشار التنظيمات الإجرامية ونشاطها مثل السطو المسلح أو التجارة بالمخدرات لتحيق المرابح الضخمة. زيادة عن ذلك فإن تجميع الثروة بأيدي فئة معينة يزيد الفجوة بين فئات المجتمع الواحد ويسبب بظهور سوء في توزيع الدخل بين الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة بكافة أشكالها كانتشار الفساد والسرقات في المجتمع (السويفي، 2015).

3- **الآثار السياسية:** إن مخاطر تشويه السمعة التي قد تتعرض لها الدولة بكونها ملاذاً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب يؤدي إلى تأثر سياستها مع دول العالم حيث يتم تقليص فرص التعاون الدولي معها وفرض العقوبات الدولية عليها ومنع التعامل معها على كافة الأصعدة مما يسبب إلى التخبط بالقرارات السياسية (ACAMS, 2012).

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-4-2 المنظمات والاتفاقيات العالمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

من أهم الجهود الدولية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ما يلي:

1- مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force (FATF)

وهي هيئة حكومية دولية متعددة الجنسيات أنشئت في باريس عام 1989م من قبل مجموعة الدول السبعة (كندا، فرنسا، المانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة). وتتمثل أهداف فريق العمل المالي في وضع المعايير والتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. فمن المفهوم العام يتضح لنا أن مجموعة العمل المالي عبارة عن هيئة لصنع السياسات لتوليد الاجراءات اللازمة لإحداث إصلاحات تنظيمية وتشريعية في الدول تخص هذا المجال وخصوصاً ما يمنع استغلال النظام المصرفي والمؤسسات المالية بهذه العمليات (Hayes, 2012).

وعلى الرغم من أنه في بداية الأمر كانت الدول السبعة هي من تعنى بمجموعة العمل المالي، إلا أنه في الوقت الحالي أصبحت تضم (35) عضو ومنظمتين إقليميتين لتصبح الجهة التي تحتل الصدارة في إصدار التوجيهات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات الدولية في جميع أنحاء العالم. وأخذت هذه الجهة قوتها عندما تم اعتماد توجيهاتها وتوصياتها كمعيار دولي عند تقييم الدول من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهذا المجال وذلك لحماية النظام المالي والإقتصادي من اساءة استخدامه من قِبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب. ومن هذا المنطلق قامت المجموعة وعلى عدة مراحل بصياغة وتحديث التوصيات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تم الإعتراف بها كأساس ومعيار دولي (مجموعة العمل المالي، 2018).

تقوم مجموعة العمل المالي (FATF) بمجموعة من المهام والأهداف تشمل (مجموعة العمل المالي، 2018):

© Arabic Digital Library- Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. نشر رسالة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نطاق العالم وتعزيز التعاون الدولي بهذا المجال.
2. مراقبة تنفيذ التوصيات الأربعون الصادرة عنها واتخاذ التدابير اللازمة في حال ظهور أوجه القصور لدى الدول الأعضاء.
3. مراجعة الإجراءات التي تحد من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لقد قامت مجوعة العمل المالي (FATF) بصياغة المعايير الواجب على الدول تطبيقها وتم اعتبارها العنصر الأساسي والرئيسي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عالمياً، وقد سميت بالتوصيات الأربعين، تم إصدار هذه التوصيات لأول مرة عام 1990م وتم مراجعتها على عدة مراحل في السنوات 1996م و2003م و2012م وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال (هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السورية، 2018):

وتغطي التوصيات الأربعين المجالات المبينة في الجدول رقم (2-2) التالي:

جدول (2-2): التوصيات الأربعون لمجموعة العمل المالي

التوصيات	الموضوع	المجال
2-1	سياسات وتنسيق مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب	الإطار العام للتوصيات وتطوير السياسات المناسبة وتحديد المخاطر
4-3	غسل الأموال ومصادرة الأموال التابعة لها	
* 8-5	تمويل الإرهاب وانتشار التسلح	
23-9	التدابير الوقائية	النظام المالي وقوانينه
25-24	الشفافية والمستفيدون الحقيقيون والترتيبات القانونية	نظام العدالة الجنائية والترتيبات القانونية وإنفاذها
35-26	مسؤوليات وصلاحيات السلطات المختصة والتدابير للمؤسسات الأخرى	
40-36	التعاون الدولي	التعاون الدولي

المصدر: مجموعة العمل المالي، 2012

*عقب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول من عام 2001م قامت مجموعة العمل المالي بإضافة ودمج تسعة توصيات تتعلق بمكافحة عمليات تمويل الإرهاب على التوصيات الأربعين الخاصة بها (Mekpor et al., 2018).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علماً انه يتم إصدار قائمة سوداء عن هذه المجموعة وبصورة دورية تشمل أسماء الدول غير المتعاونة بتطبيق المعايير ومؤشرات محددة ليتم فرض إجراءات رادعة ضده. (الربيعي، 2005).

2- صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبار مجموعة العمل المالي كجهة رئيسية بالعالم متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودعم جهودها بهذا المجال واهمها التوصيات الأربعين إضافة الى التوصيات التسع الصادرة من مجموعة العمل المالي، وتقوم الجهتان بالإشتراط على الدول المستفيدة من برامج المساعدة التابع لهما باعتماد ضوابط لمواجهة والحد من عمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب. ومنذ عام 2000م ولغاية الآن تقدم الجهتان المساهمات في هذا المجال من خلال الأوراق العلمية لتحديث الإجراءات وتوحيد الجهود في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال برامجهم الرقابية. ويمكن تلخيص نشاط الجهتان في هذا المجال بما يلي :(ACAMS, 2012)

- التركيز على غسل الأموال بشكل أكبر من سوء استخدام الأموال بالطرق الاخرى.
- المساعدة في تطوير وتقوية الإشراف والتنظيم المالي دولياً.
- المشاركة مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية ولجنة بازل حول الإشراف البنكي.
- التأكيد على تطبيق المعايير الدولية لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدول المستفيدة من برامج المساعدة المقدمة من خلالهما.
- تطوير الدليل المرجعي لمكافحة غسل الاموال ومحاربة الإرهاب وفقاً للمعايير الدولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- مجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا Middle East and North Africa Financial Action Task Force (MENAFAT)

وهي هيئة إقليمية أنشأت على غرار مجموعة العمل المالي (FATF) وهي عضو مشارك بها ولها وظائف مماثلة لوظائفها، وتعتبر هذه الهيئة مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، وتم إطلاقها على هامش توصيات الاجتماع الذي عقد في عام 2004م بدولة البحرين، ويتكون أعضائها من الدول المبينة بالجدول رقم (2-3) أدناه (MENAFATF, 2018):

جدول (2-3)

الدول الأعضاء في مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا (MENAFAT)

الرقم	الدولة	الرقم	الدولة
1	الأردن	10	الجزائر
2	المغرب	11	البحرين
3	العراق	12	المغرب
4	سوريا	13	اليمن
5	تونس	14	قطر
6	سلطنة عُمان	15	المملكة العربية السعودية
7	لبنان	16	الإمارات العربية المتحدة
8	الكويت	17	السودان
9	ليبيا	18	الجمهورية الإسلامية الموريتانية

المصدر: مجموعة العمل المالي للشرق الاوسط وشمال إفريقيا (MENAFAT)، 2018.

تقوم هذه المجموعة بالتعاون مع الأجهزة والمنظمات الدولية والعالمية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي (FATF) لتحقيق الأهداف التي حددتها وهي (عيد، 2012):

1. تبني التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي ضد غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تطبيق المعاهدات والإتفاقيات والقرارات المنبثقة من الأمم المتحدة بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. التعاون الدولي لرفع مستو الإمتثال بالمعايير الدولية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن إقليمي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
4. تحديد المخاطر الموصولة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومشاركة الخبرات بهذا المجال عالمياً.
5. اتخاذ الترتيبات والإجراءات الفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن الإقليمين.

4- لجنة بازل للرقابة على البنوك The Basel Committee on Banking Supervision-BCBS

تم إنشاء لجنة بازل عام 1974م من قبل محافظي البنوك المركزية للدول العشرة (كندا، فرنسا، المانيا، ايطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، بلجيكا، هولندا، السويد) بهدف تعزيز التعاون بين البنوك المركزية والمنظمات الدولية وذلك سعياً وراء الإستقرار النقدي والمالي من خلال تحسين جودة الإشراف المصرفي في جميع أنحاء العالم (لجنة بازل، 2018).

ومع مرور الزمن أصبح عدد الدول الأعضاء في لجنة بازل 45 عضواً يتعهدون بالإلتزام بما يصدر عن هذه اللجنة من تعليمات ومنشورات بخصوص تنظيم القطاع المصرفي والتي اطلق عليها بازل I، II المتعلقة بكفاية رأس المال للبنوك وذلك بهدف تعزيز العمليات الإشرافية وإدارة المخاطر التي قد تواجه البنوك من خلال تحديد معايير للرقابة البنكية والزام البنوك باتباع لمنهج التقييم الداخلي للمخاطر والعمل على وضع مخصصات مالية كافية لمواجهة المخاطر والخسائر غير المتوقعة، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة قامت اللجنة بإصدار جديد اطلق عليه بازل III، قامت اللجنة من خلاله بتعديل مكونات نسبة كفاية رأس المال وتحسينها والعمل على زيادة نسبتها ونسبة الإحتياطات المتعلقة به لتتناسب مع المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها البنوك وذلك لغايات التحوط من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخسائر الغير متوقعة، ومن هذه المخاطر ما يتعلق بموضوع الإمتثال والذي يتضمن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (Caruana, 2010).

وبما يخص موضوع غسل الأموال قامت اللجنة في عام 1988م بإصدار بيان تحت مسمى "منع الإستخدام الإجرامي للنظام المصرفي بغرض غسل الأموال" والذي بشأنه كان بداية اتجاهها نحو محاربة غسل الأموال (لجنة بازل، 2018).

قامت اللجنة بمجموعة من التحديثات المستمرة والمتوالية لإصداراتها المتعلقة بغسل الأموال ومكافحته لِمواكبة كافة التطورات في القطاع المصرفي، وقد تطرقت اللجنة إلى جملة من إجراءات مكافحة غسل الأموال في ثلاث أوراق تعلقت الأولى بمجموعة من المبادئ الرئيسية في معرفة العملاء ورفض العمليات المشبوهة، وتضمنت الثانية على وجوب قيام البنك بوضع سياسات وأنظمة لمنع استغلاله في عمليات غسل الأموال، وجاءت الثالثة بشرح مفصل للتوصيات والمبادئ الأساسية في عملية الإشراف الفعال على البنوك (الربيعي، 2005).

5- مجموعة إغمونت لوحدات التحريات المالية Egmont Group

تأسست هذه المجموعة في عام 1995 م وذلك بهدف تعزيز التعاون بين وحدات التحريات المالية حول العالم من أجل دعم إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر المجموعة منصة لتبادل الخبرات والمعلومات المالية في هذا المجال وهو الأمر الذي يعد ذو أهمية في دعم الجهود الوطنية والدولية وفقاً للمعايير المتفق عليها عالمياً، وتضم المجموعة حالياً 155 عضو-وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية عضو بهذه المجموعة- (مجموعة إغمونت، 2018).

وتهدف هذه المجموعة إلى (وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المغربية، 2018):

1. توسيع وتنظيم التعاون في مجال تبادل المعلومات بين وحدات التحريات المالية الدولية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. زيادة فاعلية وحدات التحريات المالية عن طريق التدريب في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. تشجيع استقلالية وحدات التحريات المالية.
4. تعزيز اتصالات آمنة لنقل البيانات بين وحدات التحريات المالية.
5. تشجيع الدول بإنشاء وحدات للتحريات المالية تستجيب للمعاير الدولية في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب.

ومنذ تأسيسها ولغاية الآن قامت المجموعة بإصدار عدة وثائق لتحديث وتحسين الإجراءات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك لإلزام وحدات التحريات المالية في أنحاء العالم بتسهيل تبادل المعلومات في هذا المجال، إضافة إلى إلزامهم بالمعايير والقرارات الدولية المتعلقة بها (مجموعة إغمونت، 2018).

6- إتفاقيات الأمم المتحدة:

صدر عن الأمم المتحدة العديد من الوثائق في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمها:

أ- **إتفاقية "مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية" عام 1988م (فيينا):** تضمنت هذه الإتفاقية موضوع مكافحة التجارة بالمخدرات وذلك لما له آثار سلبية على المجتمعات بشكل عام. وقد جاءت هذه الإتفاقية كاستكمال لاتفاقية الأمم المتحدة للمخدرات سنة 1961، واعتبرت هذه الإتفاقية الأساس الذي بنيت عليه كافة الجهود الدولية في مكافحة عمليات غسل الأموال، وبموجب هذه الإتفاقية اعتبرت الأموال الناتجة عن تهريب المخدرات كنشاط لغسيل الأموال. وقد تم تحديد طرق التعاون الدولي والنطاق القانوني لأخذ التدابير اللازمة في هذا المجال (الأمم المتحدة، 1988) و (العريان، 2005).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-"**الإتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب" عام 1999م:** جاء صدور هذه الإتفاقية نتيجة القلق الشديد للمجتمع الدولي بأسره من مخاطر الإرهاب وتمويله والإقتناع التام لوجود حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات بين الدول لاتخاذ تدابير فعّالة لمنع ومكافحة تمويل الإرهاب وردع مرتكبيه والعمل على وضع إجراءات إشرافية على حركة الأموال من خلال وضع أنظمة تفرض على المؤسسات المالية الإلتزام بالإبلاغ عن المعاملات الكبيرة والمعقدة والغير عادية ودون وضوح الغاية منها (الأمم المتحدة، 1999) و (الشافعي، 2016).

ج- **إتفاقية "منع الجريمة والعدالة الجنائية" عام 2000م (باليرمو):** وتعد هذه الإتفاقية كول وثيقة تنص على تعريف قانوني للجريمة المنظمة. وهدفت هذه الوثيقة إلى تعزيز التعاون الدولي لمواجهة غسل الأموال الذي أصبح مصدره غير قاصر فقط على عائدات جرائم المخدرات فقط بل شملت كافة الجرائم وذلك من خلال تفعيل النظم الداخلية للمؤسسات ووضع الأحكام الخاصة لمكافحة عمليات غسل الأموال وذلك باعتبار غسل الأموال كجريمة منظمة وأن الأموال المتحصلة منها هي أموال جرمية (الأمم المتحدة، 2000) و (ابراهيم، 2010).

د- **إتفاقية "مكافحة الفساد" عام 2003م (فيينا):** وهدفت إلى تعزيز التعاون الدولي في مكافحة الفساد باعتباره جريمة منظمة، وإمكانية اعتبار المتحصلات المالية من جرائم الفساد كأموال ممكن أن يتم استخدامها بغسل الأموال. وجاء في الوثيقة أن على الدول الأطراف بهذه الإتفاقية أخذ التدابير اللازمة لمنع ومكافحة غسل الأموال وذلك بإنشاء نظام داخلي شامل للرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية والغير مصرفية، إضافة الى تدعيم التعاون العالمي بين أجهزة إنفاذ القانون وأجهزة الرقابة المالية والسلطات القضائية من أجل ذلك (إتفاقية الأمم المتحدة، 2003) و (الرفاتي، 2007).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7- الجهود العربية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

جاءت الجهود العربية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجزء من المجتمع الدولي وأطراف في المعاهدات العالمية والتزامهم بتنفيذ ما جاء بها، فكانت الإتفاقية العربية لمكافحة الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والتي تم توقيعها بتونس عام 1994م، وفي عام 2000م تم التوصية بالعمل على تجريم عمليات غسل الأموال في القوانين الوطنية العربية، ظهر في عام 2002م مشروع قانون العربي النموذجي الاسترشادي لمكافحة عمليات غسل الأموال، ليتم في عام 2010م التوقيع على الإتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مدينة القاهرة التي هدفت إلى تدعيم وتعزيز التعاون العربي في التدابير الرامية إلى مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب –قام المشرع الأردني بإصدار قانون رقم 20 لسنة 2012 للتصديق على هذه الإتفاقية– (الربيعي، 2005) و (الجامعة العربية، 2010).

2-4-3 مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن

بهدف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن وتوفير الحماية للأنظمة الإقتصادية والمجتمعية ونظراً لحالة الفوضى التي تشهدها المنطقة العربية ابتداءً من حرب الخليج مروراً بحرب العراق وسوريا واليمن، تم إلزام البنوك العاملة في الأردن بموجب المادة (93) من قانون البنوك 2000 وتعديلاته القيام بإشعار البنك المركزي بأية معاملات مصرفية تم العلم بتعلقها بأي جريمة أو أي عمل غير مشروع، ويقوم البنك المركزي بإكمال الإجراءات اللازمة. وفي عام 2007م وللعمل على تنفيذ توصيات الإتفاقيات العالمية بهذا الخصوص تم إنشاء جهة خاصة تحت مسمى وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية

تم إنشاء هذه الوحدة التي تتمتع بالإستقلال المالي والإداري بموجب القانون الأردني رقم (46) لسنة 2007 والذي تم تشريعه تحت مسمى "قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2007"، وقد اختصت هذه الوحدة بتلقي الإخطارات المرتبطة بأي عملية يشتبه بأن لها صلة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب والعمل على تحليل المعلومات التي ترتبط بتلك العمليات وتزويد أية جهات مختصة بذلك عند الطلب لغايات مكافحة تلك العمليات، إضافة إلى ذلك فهي تقوم بإجراء الأبحاث والدراسات ونشر الإحصائيات الدورية بم يخص هذا المجال.

ووفق القانون المذكور تم إلزام عدد كبير من الجهات المالية وغير المالية للقيام ببذل العناية الواجبة والخاصة للتعرف على هوية العميل وأوضاعه المالية والنشاط الذي يقوم به وطبيعة العلاقة القائمة ومعرفة المستفيد الحقيقي بصورة مستمرة والاحتفاظ بكافة الوثائق المؤيدة لذلك، ومن أهم هذه الجهات هي البنوك العاملة في الأردن.

وفي ضوء تنفيذ القانون المذكور باشر البنك المركزي الأردني ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كجهات تنظيمية وإشرافيه بإصدار جملة من التعليمات والإرشادات للجهات الملزمة بتنفيذه، وبما يتفق مع موضوع دراستنا الحالية التي تتناول البنوك العاملة في الأردن فسيتم تسليط الضوء على أبرز المواضيع التي تناولتها التعليمات الخاصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بهذا القطاع.

ثانياً: تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة في البنوك

صدرت هذه التعليمات سنداً لأحكام كل من قانون البنوك المعدل رقم (28) لسنة 2000 وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46) لسنة 2007 النافذ –علماً أنه تم تعديل هذه التعليمات بعام 2018–.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أبرز ما تناولته هذه التعليمات:

1. يجب على البنوك اعتماد المنهج المبني على المخاطر مع ما يتناسب طبيعة وحجم البنك ومستوى المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب لديه، والعمل على تحديد وتقييم مخاطره وذلك لضبطها والعمل على تخفيفها والحد منها ويعني هذا المنهج المبني على المخاطر تحديد وتقييم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات وأخذ التدابير بما يتناسب مع تلك المخاطر من أجل تخفيفها والحد منها. (FATF, 2014)
2. اتخاذ ما يلزم من متطلبات العناية الواجبة بشأن عملاءه (أشخاص إعتباريين أو طبيعيين)، ونذكر من هذه المتطلبات على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

أ- الحصول على معلومات عن هوية العملاء والوقوف على نشاطهم لفهم الغاية من علاقة العمل وطبيعتها والتعرف على هوية المستفيد الحقيقي للعمليات.

ب-التحقق من مصادر الأموال والمؤيدات للعمليات التي تتم في إطار العلاقة المصرفية.

ج- التأكد من أن الوثائق التي يتم الحصول عليها من العملاء محدثة باستمرار ومع ما يتوافق مع بذل العناية الواجبة المستمرة طوال فترة قيام العلاقة المصرفية وعلى أساس تصنيف المخاطر العملاء.

3. يحظر على البنك التعامل أو الاحتفاظ بحسابات بأسماء وهمية أو رقمية أو حسابات مجهولة.
4. القيام بإجراءات بذل عناية واجبة إضافية من حيث طلب معلومات أكثر تفصيلاً -بذل العناية الواجبة المشددة- لعدة حالات منها:

أ- العملاء مرتفعي المخاطر مثل السياسيون المحليين والأجانب، إضافة الى العمليات غير المعتادة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب–التعامل مع العملاء بطريقة غير مباشرة –لا تتم العملية وجهاً لوجه– كالخدمات البنكية عن طريق شبكة الإنترنت.

ج– التعامل مع البنوك الخارجية، فيجب التأكد من أن البنك الخارجي خاضع لإشراف رقابي فعّال، وأنه يقوم بتوفير السياسات اللازمة بهذا الخصوص.

5. اتخاذ ما يلزم من اجراءات بذل العناية الواجبة بما يخص الحوالات (في حال استلام أو إصدار الحوالة أو أن يكون البنك وسيطاً للحوالة).
6. يجب على البنك الإحتفاظ بالسجلات والمستندات المؤيدة للعمليات التي تمت من خلاله والتي تم طلبها من قبل البنك لبذل العناية الواجبة.
7. على البنك وضع نظام داخلي يشتمل على سياسات واجراءات كافية وفعّالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
8. يجب على البنك الإخطار عن العمليات عند توفر الشكوك بارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب

2-4-4 التحديات التي تواجهها الدول في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

عندما يتعلق الأمر بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فإن أكبر التحديات التي تواجه الدول في هذا المجال هو عدم وجود تدابير خاصة للحد أو منع هذه الأنشطة إضافة إلى قلة الوعي المجتمعي بهذا الخصوص، الأمر الذي يصنف هذه الدول بأنها غير ملتزمة بالتشريعات والتوصيات العالمية بهذا المجال وبدوره يؤدي إلى تعرضها لعدة عواقب على الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية على المستويين الداخلي والخارجي، إضافة إلى إمكانية تطبيق إجراءات قانونية وفرض العقوبات عليها على المستوى الدولي، ومن أبرز التحديات التي قد تواجهها الدول هي إدارة المخاطر التي تتضمن تقييم عام لموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشمل جميع الجهات في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة، والذي ينطوي عليه تحديد وتصنيف أية مخاطر ممكن أن تواجهها الدولة لتحديد الثغرات التي من الممكن أن يتم استغلالها من قِبل غاسلي الأموال (LexisNexis and ACAMS, 2015).

وفي ضوء الأساليب المستخدمة حديثاَ التي ظهرت بسبب التطور التكنولوجي في العصر الحديث بكافة الأصعدة منها المصرفية والتجارية وظهور الخدمات الإلكترونية والعُمل الرقمية المعروفة بمساراتها الغامضة يعد بحد ذاته تحدياً أمام الدولة أولاً لضعف التشريعات المتعلقة بالخدمات والأدوات الحديثة، ثانياً التكلفة الباهظة والوقت والجهد الذي يحتاجه تحديث التشريعات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تلك الخدمات والأدوات (Muppay, 2017).

2-5 ملخص الفصل

تطرق هذا الفصل إلى بيان ماهية غسل الأموال وتمويل الإرهاب بداية من المفهوم العام والمراحل لدورته، وبيان أهم الطرق والأساليب التي يتم استخدامها في القطاع المصرفي لإتمامه، إضافة إلى ذلك تم بيان الآثار السلبية والمخاطر التي قد تنشأ من غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والكيفية التي يجب أن يتم اتباعها في مكافحته، أخيراً تم بيان الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وسيتم في الفصل التالي عرض الدراسات السابقة ذات الصلة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 المقدمة

3-2 الدراسات العربية

3-3 الدراسات الأجنبية

3-4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

3-5 ملخص الفصل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 المقدمة

سوف يتم في هذا الفصل عرض الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة "مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثرها على الأداء". حيث سيتضمن الفصل الدراسات السابقة العربية والأجنبية وأخيراً سيتم عرض ملخص لهذه الدراسات وتبيان مدى اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة. وأخيراً سيتم تلخيص الفصل.

3-2 الدراسات العربية

1. (حسين، 2017) " **تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها: دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الاردنية**"

استعرضت الدراسة العلاقة بين عمليات غسل الأموال والقوائم المالية إضافة الى أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للمؤسسة، وذلك لاعتبارهم أدوات رقابية لمنع تلك العمليات من قبل مدقق الحسابات. وقد استخدم الباحث استبانة محكمة تم توزيعها على عينة الدراسة التي تكونت (170) مدقق حسابات مزاول في الأردن، وتم اعتماد (150) استبانة لعملية التحليل. واستخدم الباحث في تحليل الإستبانة الاختبارات الوصفية اضافة إلى اختبارات الفروقات الاحصائية T-testو One-Way ANOVA. من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنه يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بمعرفة مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بأهمية عمليات تدقيق الحسابات في ظاهرة عمليات غسل الأموال، وذلك لما لها لها اسهام بتحديد نقاط القوة والضعف في برامج مكافحة غسل الأموال. وقد أوصى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الباحث بضرورة تكامل جهود الجهات المختصة لصياغة معيار يسترشد به المدققين في أداء مهامهم وذلك نظراً لعدم وجود معيار خاص لهذه الظاهرة.

2. (الجنابي، 2014) "دور السياسات الادارية والمصرفية في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وعلاقتها بتحقيق الاهداف الاستراتيجية المصرفية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العراقية"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الآلية التي يتم فيها غسل الأموال غير المشروعة بواسطة المصارف وباقي المؤسسات المالية ومعرفة اهم السياسات الادارية التي تم اعتمادها لمكافحة غسل الأموال في المصارف وعلاقتها بتحقيق الاهداف الاستراتيجية. وتم جمع بيانات الدراسة من خلال استبيان تم توزيعه على عينة الدراسة التي تكونت من مدراء المصارف ومعاونيهم في البنوك الحكومية والاهلية في بغداد.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسات الادارية والمصرفية في مجال مكافحة ظاهرة غسل الأموال والأهداف الاستراتيجية للمنظمات المصرفية. وكان من أهم التوصيات للباحث هي وضع استراتيجية شاملة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العراق والحد من الفساد الإداري والمالي، اضافة إلى زيادة مهارات الكادر المصرفي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليكون قادراً على مواجهة الأساليب والطرق المتطورة في هذا المجال وضرورة اصدار تشريعات خاصة بهذا الخصوص ووضع عقوبات لردع مرتكبي هذه العمليات.

3. (ابو داسر، 2012) "جريمة تمويل عمليات غسل الأموال- دراسة مقارنة-السعودية.

قام الباحث في هذه الدراسة ببيان صور اكتساب الأموال بطريقة غير مشروعة ووجهة نظر الاسلام لعمليات غسل الأموال لتنفيذ الاعمال. وجاءت هذه الدراسة لمقارنة جريمة تمويل عمليات غسل الأموال من التعريف بماهيتها والاجراءات والعقوبات المقدرة بكل من الشريعة الاسلامية والنظام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النافذ في المملكة العربية السعودية المخصص لذلك، كما ناقشت هذه الدراسة العلاقة بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب واجراءات التحقيق في هذه الجرائم. ومن نتائج الدراسة أن جريمة تمويل غسل الأموال هي مخالفة للشريعة الإسلامية والأنظمة التي قررتها الدولة، اضافة إلى أن السبب الذي أحدث اللبس بين جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو وجود نقاط تداخل وتعارض بينهما. وقد أوصى الباحث بالعمل على زيادة الوعي المجتمعي بظاهرة غسل الأموال اضافة إلى زيادة الدورات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية في هذا المجال.

4. (شعبان وبركات، 2008) "**أثر تطبيق برامج مكافحة غسيل الأموال على تقييم البنوك–الأردن**"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال على المجتمع الأردني، وما هي الاجراءات الوقائية التي تتبع في البنوك لمكافحة غسل الأموال. وقام الباحث بتحليل أثر تطبيق برامج مكافحة غسل الأموال على تقييم البنوك الأردنية من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من الاستبانة الموزعة على عينة الدراسة والتي تكونت من 10 بنوك، وذلك باستخدام بعض مقاييس النزعة المركزية، وأسلوب الانحدار المتعدد وتحليل التباين. كان من أهم نتائج الدراسة أنه هناك علاقة ذو دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة في الدراسة (المخاطر القانونية، مخاطر السمعة، مخاطر التشغيل، مخاطر التركيز) على تبني البنك لبرامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اضافة إلى أن هناك علاقة ما بين تقييم البنك وتبني برامج مكافحة غسل الأموال. وقد انتهت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها ضرورة قيام البنوك بوضع إطار واضح لتطبيق استراتيجية في مكافحة غسل الأموال، ومواكبة المؤتمرات والارشادات الدولية الصادرة عن لجنة بازل في مكافحة غسل الأموال.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. (العاجز، 2008) "**دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال–دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة**"

الهدف من هذه الدراسة التعرف على الاجراءات المطبقة في مصارف قطاع غزة للرقابة على عمليات غسل الأموال والعمل على مكافحتها. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة التي تمت على مجتمع الدراسة والتي تكونت من فئة الادارة العليا لتلك المصارف. كان من أهم نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التزام المصارف العاملة في قطاع غزة والدخول بأي عملية في حال عدم استيفاء اجراءات التعرف على العميل وذلك من خلال تطبيق الاجراءات الوقائية لمكافحة غسل الأموال. وكان من أهم التوصيات مراعاة البنوك عدم عرقلة العمل بسبب متطلبات الحيطة والحذر الاضافية، اضافة إلى تعزيز التعاون بين سلطة النقد والمصارف بهذا الشأن.

6. (الرفاتي، 2007) "**عمليات غسيل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين**"

اهتمت الدراسة بالتعرف على عمليات مكافحة غسل الأموال وأثر الالتزام بها على فعالية النشاط المصرفي في فلسطين، وتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية في جمع البيانات الأولية وذلك بتوزيعها على عينة الدراسة والتي تكونت من موظفي المصارف العامة في قطاع غزة وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم تجميعها. أكدت الدراسة أن اجراءات مكافحة غسل الأموال تعمل على حماية نشاط المصارف، إلا أنها تعمل على زيادة التكاليف نسبياً والذي يؤثر على نشاط المصارف بشكل سلبي الأمر الذي يزيد من تذمر العملاء. وقد أوصى الباحث بضرورة إيجاد قانون مستقل لمكافحة غسل الأموال في فلسطين، اضافة إلى زيادة الدورات التدريبية لتوضيح الاجراءات المتبعة بهذا المجال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7. (المبارك والشهراني، 2003) "**دور البنوك التجارية في الرقابة على عمليات غسل الأموال- الامارات العربية المتحدة**".

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأساليب المتبعة في مواجهة عمليات غسل الأموال من قبل البنوك التجارية اضافة إلى المعوقات التي تواجهها تلك البنوك في تطبيق نظامها الرقابي على عمليات غسل الأموال؛ والحلول المقترحة لمواجهة ذلك باعتبار أن البنوك التجارية تعتبر الملجأ لمعظم عمليات غسل الأموال. تم بناء استبانة مخصصة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة على عينة الدراسة التي تكونت من موظفين البنوك التجارية المحلية والاجنبية في مدينة دبي وبنسبة 66.6% من مجتمع الدراسة. استخدم الباحث الأساليب الاحصائية التالية في تحليل البيانات المجمعة وهي التكرارات والنسب المئوية، اختبار مربع كاي، المتوسط العام المرجح، اضافة إلى الانحراف المعياري.

توصل الباحث إلى عدة نتائج كان من أهمها ان البنوك التجارية قوية باتباع الاساليب الرقابية في مكافحة غسل الأموال، اضافة إلى ان موظفين البنوك التجارية لديهم معرفة متوسطة بالقوانين والتعليمات الخاصة في مكافحة غسل الأموال. وأن من أهم المعوقات أمام تطبيق البنوك التجارية للنظام الرقابي الخاص بمكافحة غسل الأموال هي عدم وجود موظف مختص في تنسيق اجراءات مواجهة غسل الأموال، وعدم اصدار دليل داخلي خاص، بذلك اضافة إلى حجم العمليات الكبير في الحسابات البنكية. وأن من أهم الحلول لذلك هو عقد الدورات التدريبية للموظفين لإكسابهم الخبرات اللازمة في مواجهة عمليات غسل الأموال. وقد أوصى الباحث بأن على مصرف الامارات المركزي والبنوك التجارية الاهتمام في مواجهة تلك العمليات من خلال اساليب واجراءات رقابية معد خصيصاً لذلك، ومراجعة المعايير الرقابية للتحقق من استمرار فعاليتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-3 الدراسات الأجنبية

1. (Wegberg et al., 2018) **"Bitcoin Money Laundering: Mixed Results? An Explorative Study on Money Laundering of Cybercrime Proceeds Using Bitcoin-EU "**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على استخدام البيتكوين (Bitcoins) كطريقة في غسل الأموال، وتم استخدام بعض الاستراتيجيات لتوضيح غسل الأموال من خلال استخدام البيتكوين كوسيلة لغسل العائدات المتحصلة من الجرائم، وذلك للتهرب من المتطلبات الصارمة التي تطلبها المؤسسات المالية الاخرى مثل البنوك التي تقوم بوضع اجراءات للحد من عمليات غسل الأموال مثل قاعدة اعرف عميلك Know Your Customer (KYC). من أهم الاستراتيجيات التي تم استخدامها هي استراتيجية صرف النقد التي تستخدم في استرداد الأموال الناتجة عن اعمال مثل العملات الافتراضية والمقامرة. وخلصت الدراسة إلى أنه من الممكن استخدام البيتكوين في عمليات غسل الأموال، وأن هذا المفهوم قابل للتطور عالمياً لعدة اسباب كغموض المسار للعمليات والكلفة القليلة للقيام بغسل الأموال من قبل المجرمين، الأمر الجاذب لهم. وقد أوصت الدراسة على أن يتم تركيز الجهود في اعداد البحوث في دراسة طرق غسل الأموال من خلال العُملات الافتراضية لتمكين سلطات انفاذ القانون في الدول لتمكينها بتتبع وتحليل محافظ البيتكوين للحد من هذه العمليات.

2. (Mekpor et al., 2018) **"The Determinants of Anti-Money Laundering Compliance Among the Financial Action Task Force (FATF) Member States"**

هدفت هذه الدراسة إلى حساب مقياس خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اضافة إلى بيان المحددات لذلك. وقد استخدم الباحث نموذج Yepes (2011) لاختبار وقياس امتثال عينة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة والتي تكونت من جميع الدول الاعضاء في مجموعة العمل المالي (FATF) بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك في الفترة الواقعة بين 2004–2016. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لذلك. تم التوصل إلى عدة نتائج كان من أهمها أن التكنولوجيا والانفتاح التجاري اضافة إلى جودة التنظيم في تلك البلدان هي أهم العوامل الرئيسية بما يخص الامتثال بالتوصيات التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. اضافة إلى ذلك فقد وجدت الدراسة تحسن في مستويات الامتثال بلوائح وتعليمات وتوصيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العقد الماضي. وكان من أهم التوصيات أن تتعاون فرق العمل بهذا الخصوص مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في بناء قاعدة بيانات لغسل الأموال للتسهيل لإعداد دراسات تهدف إلى بيان خطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحد منه.

3. (Teichmann, 2018) **"Financing Terrorism Through Hawala Banking in Switzerland"**

الهدف من هذه الدراسة توضيح جدوى التحايل على آليات الامتثال في القطاع المالي السويسري واستخدامه في تمويل الإرهاب، وذلك من خلال استخدام طريقة الحوالات "Hawala". واستخدمت الدراسة عينة مكونة من 30 منشأة تقدم خدمة الحوالة، حيث تضمنت 15 منشأة رسمية و15 غير رسمية بهدف إجراء المقابلات لتجميع البيانات اللازمة والمتعلقة بخدمة الحوالات والطرق المتبعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلالها. توصلت الدراسة إلى أن المنشآت التي تقدم خدمة الحوالة ملاءمة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب بسبب عدم تطبيقها للمعايير الخاصة في مكافحة هذه العمليات وعدم خضوعها لأي رقابة، اضافة إلى تقديم الخدمة بتكلفة قليلة. وقد اوصت الدراسة إلى اتباع نهج مبتكر ومطور للحد من هذه العمليات مثل عمليات البحث الإلكتروني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. (Reganati and Oliva, 2018) **"Determinants of Money Laundering: Evidence From Italian Regions"**

تحليل محددات غسل الأموال في إيطاليا هو الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، وتم استخدام البيانات السنوية الصادرة عن السلطات القضائية في عشرين إقليم في ايطاليا وذلك خلال الفترة 2008–2013، واستخدم الباحث في تحليل تلك البيانات أسلوب النموذج الخطي لاختبار نموذج الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها أن هناك اختلاف في معدل غسل الأموال بين الاقاليم في ايطاليا سببها مستوى التعليم ووجود الجرائم المنظمة (المافيا)، ووجود العوامل السياسية التي تؤثر في هذه الاقاليم. اضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج وجود تعاون مع وحدات مكافحة غسل الأموال النظيرة ما بين الدول مما يزيد المعلومات المستخدمة للحد من هذه الظاهرة. وأوصت الدراسة إلى ايجاد طريقة يتم الحصول من خلالها على العوامل التي تحدد السلوك الإجرامي للحد من هذه العمليات قبل الدخول بها.

5. (Abu Olaim, 2016), **"Anti Money Laundering Laws and Their Impact on Jordanian Banking Industry"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي جعلت من البنوك هدف محوري لعمليات غسل الأموال في الأردن، إضافة إلى مدى تأثير قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذ والتشريعات ذات الصلة في الأردن بعلاقة البنوك مع عملائها. وتم استخدام الإستبانة لأخذ اراء موظفين البنوك تجاه الالتزام بالأحكام المتعلقة بمكافحة غسل الأموال منها انخفاض المستوى العام لرضا العملاء، والذي تبين من خلاله أن البنوك أصبحت تواجه تحديات كبيرة تجاه تطبيق تلك الاحكام. وانتهت الدراسة بعدة توصيات أهمها ضرورة إيجاد علاقة تعاونية مستمرة بين المشرع الأردني والقطاع المصرفي لضمان فعالية تنفيذ وتطبيق تلك التشريعات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. (Khrawish, 2014) **"The Impact of Anti-Money Laundering on Investment Funding-Jordan"**

تمحورت الدراسة حول معرفة أثر مكافحة غسل الأموال على تمويل الاستثمار في الأردن كهدف لها. وقد اعتمد الباحث على سؤال المدراء التنفيذين من أجل تحقيق ذلك، وقد استخدم الباحث نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين عمليات غسل الأموال والتمويل الاستثماري في الأردن، إضافة إلى وجود علاقة ايجابية بين التمويل الاستثماري والمتغيرات المستقلة (النظام، التدقيق، التعليمات، التدريب، تحويل الأموال)، وكان من أهم الحلول التي أوصى بها الباحث هو أن يتم بذل المزيد من الجهود في مكافحة غسل الأموال اضافة إلى زيادة التدريب التي تتعلق بمكافحة غسل الأموال.

7. (Simwayi and Guohua, 2011) **"The Role of Commercial Banks in Combating Money Laundering-China"**

هدفت الدراسة إلى تقييم دور البنوك التجارية في مكافحة عمليات غسل الأموال في دولة الصين. وتم استخدام الإستبانة اضافة إلى المقابلات الشخصية لجمع بيانات الدراسة، وذلك من خلال عينة الدراسة التي تكونت من 10 بنوك تجارية خلال الفترة 2010/7/1–2010/8/20. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين البنوك التجارية في الصين وسياسات مكافحة غسل الأموال، اضافة إلى تدريب الموظفين بما يزيد خبرتهم بهذا الخصوص. وقد أوصت الدراسة أن على البنوك تقديم المزيد من التمويل لتعزيز القدرة على الرقابة والاشراف على عمليات مكافحة غسل الأموال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. (Wang and Yang, 2007) **"A Money Laundering Risk Evaluation Method Based on Decision Tree-China"**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مخاطر غسل الاموال بالمصارف التجارية في الصين. استخدم الباحث طريقة شجرة القرار لإنشاء قواعد بيانات للعملاء لتحديد تلك المخاطر، وتم استخدام برمجية AMOS لتحليل البيانات والتي تم جمعها من خلال بيانات العملاء في عينة الدراسة المكونة من 28 عميل مصرفي حيث تم تصنيف العينة الى عالية ومتوسطة وقليل الخطورة من خلال المعلومات المتوفرة عنهم في بيانات المصارف الاولية. وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أنه يمكن استخدام طريقة شجرة القرار لتحديد مخاطر غسل الأموال وذلك من خلال قواعد بيانات المصارف وأهمها التي ترتبط بموقع وحجم العمليات لعملاء المصارف. وقد أوصت الدراسة إلى أن هناك حاجة ملحة لتطوير النظم التي تستخدم قواعد البيانات لاتخاذ القرارات اللازمة لتحديد مخاطر غسل الاموال وذلك للحد منها.

3-4 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة على أنها الدراسة الأولى التي تقوم بقياس أثر التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أداءها، في حين أن دراسة شعبان وبركات 2008 والمشابهة لهذه الدراسة هدفت للتعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال على المجتمع الأردني، كما هدفت بعض الدراسات السابقة بعرض المفهوم العام لغسل الأموال وتمويل الإرهاب وبيان أثره على تقييم البنوك ونشاطه والمستوى العام لرضا العملاء، ودراسة الأثر لتلك العمليات على القطاع المالي والتمويل الإستثماري بشكل عام، ودور البنوك في مكافحتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-5 ملخص الفصل

تضمن هذا الفصل عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة، إضافة إلى ما يميزها عن تلك الدراسات. وفي الفصل التالي سيتم بيان المنهجية المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والبيانات

4-1 مقدمة

4-2 منهجية الدراسة

4-3 مجتمع الدراسة وعينتها

4-4 وصف خصائص عينة الدراسة

4-5 أداة الدراسة وصدقها

4-6 تصحيح المقياس

4-7 الاسلوب التحليلي والاحصائي المستخدم

4-8 ملخص الفصل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة والبيانات

4-1 مقدمة

يتناول هذا الفصل بيان الكيفية التي قام الباحث باتباعها للوصول إلى هدف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، وذلك من حيث وصف المنهج الذي تم استخدامه ومجتمع الدراسة وعينته وعرض أداة الدراسة ومكوناتها وثباتها وصدقها وكيفية جمع البيانات بالإضافة إلى أهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات.

4-2 منهجية الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي المسحي في هذه الدراسة، حيث دار البحث في محورين؛ الأول نظري اشتمل على مراجعة المراجع والدراسات العلمية المختلفة ذات الصلة بموضوع الدراسة للاستفادة بالإسهامات التي قدمتها تلك المراجع. أما الثاني فقد اعتمد على تصميم استبانة خاصة بالدراسة ليتم توزيعها على عينة الدراسة لجمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة. إضافة إلى الرجوع للتقارير السنوية للبنوك والجهات الرقابية والإشرافية ليتم جمع البيانات المتعلقة بمتغير الدراسة التابع وذلك لتطبيق التحليل الإحصائي اللازم عليها، وتم استخدام نموذج معادلة الانحدار البسيط والمتعدد والتحليلات اللازمة له لتحقيق اهداف الدراسة والاجابة عن اسئلة الدراسة واختبار فرضياتها، وذلك بعد اجراء التصحيح اللازم للمقياس والذي سيتم ذكره لاحقاً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك العاملة في الاردن والتي يبلغ عددها (25) بنك منها (16) بنكاً أردنياً (13 بنك تجاري، 3 بنوك اسلامية) و(9) بنوك غير أردنية (8 بنوك تجارية وبنك إسلامي واحد)، حيث تم اختيار جميع أقسام الإمتثال في البنوك المذكورة سابقاً في عينة الدراسة وبواقع (4) استبانات لكل قسم.

4-4 وصف خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة كما جاء سابقاً من جميع أقسام الامتثال في مجتمع الدراسة وهو البنوك العاملة في الأردن، حيث أن مجتمع الدراسة قليل نسبياً وينتمي إلى قطاع كامل وهو القطاع المصرفي. تم توزيع (100) استبانة على عينة الدراسة إلا أنه تم استثناء (12) استبانة بسبب عدم ردها وعليه تكون نسبة الاستبانات الصالحة للتحليل (88%). ويبين الجدول رقم (4-1) نتائج تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة:

جدول رقم (4-1)

نتائج تحليل المتغيرات الديمغرافية لعينة الدراسة

المتغيرات	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
الجنس	ذكر	69	78.30
	أنثى	19	21.70
	المجموع	**88**	**100%**
العمر	أقل من 30 سنة	18	20.45
	من 30-40 سنة	64	72.73
	أكبر من 40-50 سنة	6	6.82
	أكبر من 50 سنة	-	-
	المجموع	**88**	**100%**
المستوى التعليمي	الثانوية العامة	-	-
	دبلوم	-	-
	بكالوريوس	70	79.54

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	دراسات عليا	18	20.46
	المجموع	**88**	**100%**
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	18	20.46
	من 5-7 سنوات	21	23.86
	أكثر من 7-10 سنوات	38	43.18
	أكثر من 10 سنوات	11	12.50
	المجموع	**88**	**100%**
تصنيف البنك	اسلامي	16	18.20
	تجاري	72	81.80
	المجموع	**88**	**100%**
جنسية البنك	أردني	60	68.20
	غير أردني	28	31.80
	المجموع	**88**	**100%**

يظهر من الجدول أعلاه بما يخص المستجيبين للاستبيان في البنوك ما يلي:

1. بالنسبة لمتغير الجنس، يلاحظ أن الذكور هم الأعلى تكراراً حيث بلغ تكرارهم (69) وبنسبة مئوية (78.30%)، بينما بلغ تكرار الإناث (19) وبنسبة مئوية (21.70%).
2. أما ما يخص العمر، فكانت شريحة العمر الأكثر تكراراً هي الشريحة الواقعة بين (30-40 سنة) حيث بلغ (64) تكرار وبنسبة مئوية (72.73%)، وأقلها كانت شريحة (الأكثر من 50 سنة) حيث لم تسجل أي تكرار، وهذه النسبة قد تُفسر جراء حداثة الاهتمام بحقل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. بلغت درجة البكالوريوس أعلى تكرار بما يخص المستوى التعليمي بـ (70) تكرار، و(18) تكرارات للدراسات العليا حيث بلغ مجموع النسب (100%) أي انه لا يوجد أي تكرار يخص لدرجتي الثانوية العامة والدبلوم، وهذا يدل على أن البنوك العاملة في الأردن تأخذ عامل المستوى التعليمي عند اختيارها لموظفي دوائر الإمتثال حيث أن أقل مؤهل علمي لإشغال هذه الوظائف هي درجة البكالوريوس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. وبما يخص الخبرة العملية فجاءت شريحة (أكثر من 7–10 سنوات) الأعلى تكراراً للمستجيبين بـ (38) تكرار وبنسبة بلغت (43.18%)، أي أن الخبرة يتم ايلائها أهمية ضمن الخصائص الواجب توافرها في إشغال وظيفة الإمتثال، وقد يفسر ذلك بما للخبرة التشغيلية أهمية ببناء مستوى عال من المهارة اللازمة لمثل هذه الوظائف لما تخلقه من فهم معمق للعمليات التشغيلية وأطرافها.

5. تضمنت عينة الدراسة (4) بنوك إسلامية و(18) بنك تجاري. وشملت أيضاً (15) بنك أردني و(7) بنوك أجنبية.

تضمنت البيانات العامة سؤال مفتوح وهو "امتلاك شهادات مهنية بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل (CAMS)"، وتبين من إجابات المستجيبين بصورة ايجابية من حيث امتلاكهم لعدة شهادات متخصصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمبينة في الجدول رقم (4–2).

جدول (4–2)

أهم الشهادات المتخصصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الاختصار	الشهادة
CAMS	Certified Anti-Money Laundering Specialist
ICA	International Advanced Certificate in Regulatory Compliance
Advanced CAMS-Audit	Advanced Anti-Money Laundering Audit Certification
CISCGC	Certified Islamic Specialist in Corporate Governance and Compliance
CCP	Certified Compliance Professional

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما يعكس اهتمام البنوك بضرورة امتلاك موظفي دوائر الإمتثال لهذه الشهادات وبما يعكس أهمية التدريب وصقل المهارات الخاصة لإشغال هذه الوظائف وكما تم تفسيره بنتائج الإجابات على السؤال الخاص بالخبرة العملية أعلاه.

4-5 أداة الدراسة صدقها وثباتها

وكما تم ذكره سابقاً تم تصميم استبانة خاصة لتنفيذ الدراسة وذلك باتباع الخطوات الآتية:

1. مراجعة الأدب النظري وعدد من الدراسات السابقة.
2. إعداد الإستبانة بصورتها الأولية.
3. عرض الإستبانة الأولية على مجموعة من المحكمين للحكم على مدى ملائمة فقراتها.
4. إخراج الإستبانة بصورتها النهائية.

4-5-1 صدق أداة الدراسة

تم عرض أداة الدراسة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والذين يتمتعون بالخبرات والكفاءات اللازمة على مرحلتين بهدف التأكد من دلالات صدق المحتوى ووضوح فقراتها ودقتها وسلامة الصياغة اللغوية من حيث المعنى وانتماء الفقرات للمجال ومدى ملاءمتها والاستفادة من أي ملاحظات ومقترحات تتناسب مع أغراض الدراسة للوصول إلى الإستبانة بشكله النهائي.

المرحلة الأولى: تم عرض أداة الدراسة بشكلها الأولي على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس المبينين بالملحق رقم (1) وتم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار وذلك للإنتقال للمرحلة الثانية من التحكيم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية: بعد أن تم تعديل أداة الدراسة كما جاء بالتوجيهات والمقترحات التي قدمها المحكمين بالمرحلة الأولى، تم عرض الأداة بعد التعديل على مجموعة أخرى من المحكمين المبينين بالملحق رقم (2) من أعضاء هيئة التدريس إضافة إلى الأخذ بتحكيم البنك المركزي الأردني وذلك كجهة إشرافية على القطاع المصرفي للإستفادة من خبرته الرقابية في هذا المجال.

4-5-2 ثبات أداة الدراسة (الاتساق الداخلي)

ويقصد بثبات الدراسة استقرار النتائج واعتماديتها وقدرتها على تقييم مدى التوافق والاتساق في نتائج الاستبيان في حال تطبيقه اكثر من مرة في ظروف متماثلة، وقد تم استخدام اختبار كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) كما هو مبين في الجدول رقم (4-3)، حيث يقيس مدى التناسق في اجابات المبحوثين عن كل الاسئلة الموجودة في المقياس، ويمكن تفسير كرونباخ الفا بانه معامل الثبات الداخلي بين الاجابات، وكلما ارتفعت قيمته كلما ارتفعت درجة الثبات حيث تكون القيمة مرتفعة اذا كانت اكبر من (80%) ومتوسطة اذا كانت بين ال (70-80%) ومنخفضة اذا كانت اقل من (65%).

جدول رقم (4-3)

معامل كرونباخ الفا لكل بعد من ابعاد اداة الدراسة

المحور	عدد الاسئلة	معامل كرونباخ
الحوكمة	8	0.896
النظام الآلي	6	0.866
إدارة المخاطر	5	0.884
السياسات الداخلية	9	0.917
التدقيق	4	0.827

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدورات التدريبية	8	0.934
العمليات التشغيلية	3	0.882
مجموع اسئلة الاستبانة	**43**	**0.948**

وعند النظر الى قيم معاملات كرونباخ الفا يتبين ان جميع القيم كانت مرتفعة. وهذا يدل على ان اداة الدراسة اتسمت بالقوة وان هناك تناسق في اجابات المبحوثين عن كل الاسئلة الموجودة في المقياس.

4-6 تصحيح المقياس

تكونت الإستبانة بصورتها النهائية من (43) فقرة وكما هو موضح بالملحق رقم (3)، حيث تم تصميم الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي وكما يلي:

الدرجة	5	4	3	2	1
الدلالة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً

1- **تم اعتماد التصنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية في تحديد درجة الموافقة** (Mohammadi et al., 2012):

= الحد الأعلى – الحد الأدنى

= 5-1 = 4

ونظراً لوجود 5 درجات للموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي فقد تم تقسيم الفرق ما بين الحد الأعلى والأدنى وهو 4 على 5 درجات: 4÷5=0.8

وعليه تم توزيع الدرجات على النحو التالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدلالة	الدرجات	مقدار الزيادة
أبداً (1)	1 – 1.8	1.8 = 0.8+1
نادراً (2)	1.8 -2.6	2.6 = 0.8+1.8
أحياناً (3)	2.6 -3.4	3.4 = 0.8+2.6
غالباً (4)	3.4 -4.2	4.2 = 0.8+3.4
دائماً (5)	4.2 -5	5 = 0.8+4.2

2- تصحيح بيانات العائد على الأصول (ROA) (Mohammadi et al., 2012):

= الحد الأعلى – الحد الأدنى

= 1.92 – 0.2 = 1.72

ونظراً لوجود 5 درجات للموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي فقد تم تقسيم الفرق ما بين الحد الأعلى والأدنى وهو 1.72 على 5 درجات: 1.72÷5 = 0.34

وعليه تم توزيع الدرجات على النحو التالي:

الدلالة	الدرجات	مقدار الزيادة
(1)	0.2 – 0.54	0.54 = 0.34+0.2
(2)	0.54 – 0.89	0.89 = 0.34+0.54
(3)	0.89 -1.23	1.23 = 0.34+0.89
(4)	1.23 – 1.58	1.58 = 0.34+1.23
(5)	1.58 – 1.92	1.92 = 0.34+1.58

4-7 الاسلوب التحليلي والاحصائي المستخدم

من اجل تحقيق اهداف الدراسة الاساسية سيتم تطبيق التحليل الاحصائي للبيانات الخاصة بالدارسة والاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال ما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. التحليل الوصفي (القيم العظمى، القيم الصغرى، الاوساط الحسابية، الوسيط، الانحراف المعياري).
2. نموذج الانحدار البسيط والمتعدد.

4-8 ملخص الفصل

في هذا الفصل من الدراسة تم تقديم المنهجية التي تم استخدامها وبيان أداة الدراسة والبيانات التي تم تجميعها بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. وسيعرض الفصل التالي تحليل البيانات وما توصلت إليه من نتائج.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

5-1 مقدمة

5-2 وصف متغيرات الدراسة حسب أداتها (الإستبانة)

5-3 عرض نتائج الدراسة

5-4 ملخص الفصل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

نتائج الدراسة

5-1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة التي هدفت إلى بيان أثر تطبيق تعليمات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أداء البنوك العاملة في الأردن وذلك بعد استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة التي تم بيانها بالفصل الرابع من الدراسة "منهجية الدراسة".

5-2 وصف متغيرات الدراسة حسب أداتها (الإستبانة)

سيتم في هذا الجزء بيان نتائج وصف متغيرات الدراسة التي تم عكسها بالجزء الثاني من أداة الدراسة (الإستبانة) الذي تعلقت بفقرات محاوره بالتعرف على "مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثرها على الأداء". وسيتم عرضها بدءاً بالمتغيرات المستقلة التي بلغ عددها سبع متغيرات وانتهاءً بالمتغير التابع.

5-2-1 المتغير المستقل الأول (الحوكمة)

يظهر الجدول رقم (5-1) النتائج المتعلقة بفقرات المحور الأول للاستبيان وهو الحوكمة.

الجدول (5-1)

التحليل الوصفي للمحور الأول "الحوكمة"

الرقم	الفقرة	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	يعتمد مجلس إدارة البنك السياسات والاجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	5	5	5.00	0.00	دائماً
2	يطبق البنك سياسات وضوابط وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب معتمدة من قبل مجلس الإدارة.	5	5	5.00	0.00	دائماً

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3	يشرف المدراء التنفيذيين في البنك على تطبيق السياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.82	0.40	دائماً
4	يتم تعريف الموظفين في جميع مستوياتهم بالمعلومات المتعلقة بتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	1	5	4.80	0.87	دائماً
5	يتم التأكد من استيعاب الموظفين بجميع مستوياتهم على ما يخص موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.82	0.40	دائماً
6	يتم اطلاع الموظفين بجميع مستوياتهم على المستجدات بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.70	0.48	دائماً
7	يعقد المدير المباشر اجتماعات دورية للتأكد من استيعاب الموظفين وتطبيقهم للسياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.70	0.48	دائماً
8	هناك متابعة دائمة ومستمرة من قبل المدير المباشر على تطبيق السياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.82	0.40	دائماً
	المحور الأول "الحوكمة"	**4.13**	**5.00**	**4.82**	**0.25**	**دائماً**

يظهر من الجدول رقم (5-1) أن جميع إجابات فقرات المحور الأول كانت بدرجة "دائماً"، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (4.7-5)، حيث كان أعلاها للفقرتين الأولى والثانية المتعلقتان بمجلس إدارة البنك، وأدناها الفقرة التي نصت على "يتم اطلاع الموظفين بجميع مستوياتهم على المستجدات بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" بمتوسط حسابي بلغ (4.7)، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (4.82) وهو ما يعكس درجة "دائماً"، وبانحراف معياري منخفض قدره (0.25).

5-2-2 المتغير المستقل الثاني (النظام الآلي)

تم عكس فقرات المتغير المستقل الثاني (النظام الآلي) بالمحور الثاني من الإستبانة، ويبين الجدول رقم (5-2) النتائج المتعلقة بفقراته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (5-2)

التحليل الوصفي للمحور الثاني "النظام الآلي"

الرقم	السؤال	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
9	تتم مراقبة المعاملات والعمليات وربطها من خلال نظام آلي لإعطاء مؤشرات اشتباه لأية عمليات.	4	5	4.86	0.35	دائماً
10	تتوفر قاعدة بيانات تشمل كافة العمليات مربوطة بالنظام الآلي.	4	5	4.82	0.40	دائماً
11	تساعد قاعدة البيانات الشاملة في تحديد مخاطر العملاء.	4	5	4.82	0.40	دائماً
12	يشمل النظام الآلي خاصية فصل الصلاحيات المعطاة للموظفين بشكل واضح.	1	5	4.41	1.18	دائماً
13	يتيح النظام الآلي في البنك فرصة استخراج تقارير خاصة حول العمليات المشبوهة والتي قد تندرج تحت مسمى غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.82	0.40	دائماً
14	تستخدم التقارير المستخرجة من النظام الآلي لإعادة رسم السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3	5	4.36	0.73	دائماً
	المحور الثاني "النظام الآلي"	**3.67**	**5.00**	**4.68**	**0.42**	**دائماً**

يظهر في الجدول أعلاه أن القيم الدنيا والعليا للإجابة عن فقرات المحور تراوحت بين (1-5)، في حين كانت المتوسطات الحسابية لفقراته تتراوح بين (4.36-4.86)، أما ما يتعلق بالمحور ككل فقد بلغ متوسطه الحسابي (4.86)، علماً أن جميع الفقرات للمحور الثاني كانت بدرجة "دائماً"، وبانحراف معياري قدره (0.42).

5-2-3 المتغير المستقل الثالث (إدارة المخاطر)

أما ما يخص المتغير المستقل الثالث (إدارة المخاطر) فقد ذكر الفقرات الخاصة به في المحور الثالث من الإستبانة، ويبين الجدول رقم (5-3) النتائج المتعلقة بفقراته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (5-3)

التحليل الوصفي للمحور الثالث "إدارة المخاطر"

الرقم	السؤال	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
15	هناك سياسات وإجراءات خاصة بإدارة المخاطر التي قد تنشأ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.82	0.40	دائماً
16	يعتمد البنك على المنهج المبني على المخاطر لتحديد المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب التي من الممكن أن يواجهها.	4	5	4.95	0.21	دائماً
17	تنفذ دائرة الامتثال في البنك مراجعة دائمة ومستمرة لكافة عمليات البنك لتحديد مخاطرها بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	1	5	4.64	0.90	دائماً
18	تقوم دائرة الامتثال في البنك بتصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	1	5	4.82	0.85	دائماً
19	عند الشروع بتقديم خدمات جديدة يتم التأكد من ملاءمتها مع سياسات إدارة المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	5	5	5.00	0.00	دائماً
	المحور الثالث "إدارة المخاطر"	**3.40**	**5.00**	**4.85**	**0.35**	**دائماً**

يظهر الجدول (5-3) أن جميع الفقرات كانت بدرجة "دائماً" الأمر الذي يعكسه المتوسطات الحسابية للفقرات التي تراوحت بين (4.64-5.00)، ويعود أعلى متوسط حسابي للفقرة (19) التي نصت "عند الشروع بتقديم خدمات جديدة يتم التأكد من ملاءمتها مع سياسات إدارة المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، أما ما يتعلق بالمحور ككل فقد بلغ متوسطه الحسابي (4.85) وبدرجة "دائماً"، وبانحراف معياري قدره (0.35).

5-2-4 المتغير المستقل الرابع (السياسات الداخلية)

تضمن المحور الرابع من الإستبانة الفقرات التي تخص المتغير المستقل الرابع (السياسات الداخلية)، ويبين الجدول رقم (5-4) النتائج المتعلقة بفقراته.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (5-4)

التحليل الوصفي للمحور الرابع "السياسات الداخلية"

الرقم	السؤال	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
20	تتماشى السياسات والأنظمة الداخلية في البنك مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة.	5	5	5.00	0.00	دائماً
21	تتفق السياسات والأنظمة الداخلية مع الإتفاقيات العالمية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.	1	5	4.77	0.87	دائماً
22	يتم تضمين التوصيات الاربعين الصادرة عن لجنة العمل المالي الدولية (FATF) في سياسات البنك الداخلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.86	0.35	دائماً
23	تعتبر السياسات والأنظمة الداخلية امتداداً لتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة، وتوضيحاً لآلية تطبيقها.	4	5	4.95	0.21	دائماً
24	تشتمل السياسات والاجراءات الداخلية بنود خاصة لبذل اجراءات العناية الواجبة للعملاء حسب درجة تصنيف مخاطرهم.	4	5	4.86	0.35	دائماً
25	تشتمل السياسات والإجراءات الداخلية على خطوات مفصلة توضحا الإجراءات الخاصة الواجب اتباعها في حال الاشتباه بوجود عمليات تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.86	0.35	دائماً
26	يتم تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية المتعلقة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أرض الواقع.	4	5	4.82	0.40	دائماً
27	يتم تطوير وتحديث الإجراءات والسياسات المتبعة لتتماشى مع المستجدات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3	5	4.77	0.53	دائماً
28	توضح السياسات الداخلية موضوع السرية المصرفية والسرية الخاصة بالإخطار عن العمليات المشبوهة.	4	5	4.91	0.29	دائماً
	المحور الرابع "السياسات الداخلية"	**4.11**	**5.00**	**4.87**	**0.24**	**دائماً**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر الجدول (5-4) أن جميع الفقرات كانت بدرجة "دائماً" مع تراوح المتوسطات الحسابية للفقرات بين (4.77-5.00)، أما ما يتعلق بالمحور ككل فقد بلغ متوسطه الحسابي (4.87) وبدرجة "دائماً"، وبانحراف معياري قدره (0.24).

5-2-5 المتغير المستقل الخامس (التدقيق)

تتعلق الفقرات 29-32 الواقعة في المحور الخامس بقياس المتغير المستقل (التدقيق)، ويبين الجدول رقم (5-5) النتائج المتعلقة بفقراته.

الجدول (5-5)

التحليل الوصفي للمحور الخامس "التدقيق"

الرقم	السؤال	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
29	تتضمن خطة دائرة التدقيق الداخلي بنوداً لمراجعة وفحص السياسات والإجراءات والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.91	0.29	دائماً
30	تغطي تقارير التدقيق الداخلي الأبعاد المتعلقة بسياسات واجراءات البنك المعتمدة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.86	0.35	دائماً
31	تشتمل تقارير المدقق الخارجي على كافة سياسات البنك للتأكد من ملائمتها مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	3	5	4.68	0.57	دائماً
32	تشتمل تقارير التدقيق الداخلي على النقاط الرئيسية المتعلقة بمدى إمتثال البنك لتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.91	0.29	دائماً
	المحور الخامس "التدقيق"	**4.00**	**5.00**	**4.84**	**0.28**	**دائماً**

يظهر الجدول (5-5) المتوسطات الحسابية للفقرات في المحور الخامس وتراوحت بين (4.68-4.91)، أما ما يتعلق بالمحور ككل فقد بلغ متوسطه الحسابي (4.84)، وأشارت النتائج أن جميع الفقرات كانت بدرجة "دائماً"، قد تراوحت القيم الدنيا والعليا بين (3-5)، وبانحراف معياري منخفض قدره (0.28).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2-6 المتغير المستقل السادس (الدورات التدريبية)

يظهر الجدول رقم (5-6) النتائج المتعلقة المحور السادس الذي تضمن الفقرات الخاصة بالمتغير المستقل (الدورات التدريبية).

الجدول (5-6)

التحليل الوصفي للمحور السادس "الدورات التدريبية"

الرقم	السؤال	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
33	توفر سياسة البنك خطة لتدريب الموظفين على طرق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.86	0.351	دائماً
34	يعتمد البنك جدول محدد لتدريب الموظفين مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.73	0.46	دائماً
35	يلتزم البنك بتنفيذ خطة التدريب بشكل يكفل للموظفين تدريب دوري ومستمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.82	0.40	دائماً
36	يستقطب البنك الكوادر الوظيفية المؤهلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.	2	5	4.41	0.91	دائماً
37	يخصص البنك ميزانية محددة لبرامج التدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل يتناسب مع اخر المستجدات بهذا الخصوص.	3	5	4.41	0.73	دائماً
38	يقوم البنك بالتأكد من أن البرامج التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تزيد من وعي الموظفين بذلك.	4	5	4.68	0.48	دائماً
39	تتيح برامج التدريب أجزاء خاصة بالجهات المختصة داخل الدولة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	1	5	4.36	1.05	دائماً
40	تزيد البرامج التدريبية من وعي الموظف بالمسؤولية القانونية التي تقع عليه في حال عدم تطبيقه للسياسات المعتمدة من قبل البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.	4	5	4.77	0.43	دائماً
	المحور السادس "الدورات التدريبية"	**3.50**	**5.00**	**4.63**	**0.43**	**دائماً**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر الجدول (5-6) المتوسطات الحسابية لجميع الفقرات المتعلقة بمحور الدورات التدريبية وقد تراوحت بين (4.36-4.86)، أما ما يتعلق بالمحور ككل فقد بلغ متوسطه الحسابي (4.63)، وأشارت النتائج أن جميع الفقرات كانت بدرجة "دائماً"، وبانحراف معياري منخفض قدره (0.43).

5-2-7 المتغير المستقل السابع (العمليات التشغيلية)

تم عكس فقرات المتغير المستقل السابع (العمليات التشغيلية) بالفقرات (41-43) من الإستبانة، ويبين الجدول رقم (5-7) النتائج المتعلقة بفقراته.

الجدول (5-7)

التحليل الوصفي للمحور السابع "العمليات التشغيلية"

الرقم	السؤال	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
41	يتم المقابلة بين تكلفة الامتثال بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنفعة منه وفقاً لدرجة النظر التشغيلية.	1	5	3.91	1.34	غالباً
42	يؤثر تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بامتثال البنك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الرضا العام للعملاء.	2	5	3.50	0.74	غالباً
43	يزيد تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بامتثال البنك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تعقيد عمليات البنك وسلاستها.	1	5	3.00	0.93	أحياناً
	المحور السابع "العمليات التشغيلية"	**1.67**	**5.00**	**3.47**	**0.85**	**غالباً**

يظهر في الجدول أعلاه أن القيم الدنيا والعليا للإجابة عن فقرات المحور تراوحت بين (1-5)، في حين كانت المتوسطات الحسابية لفقراته تتراوح بين (3.00-3.91)، وكانت درجات الفقرتين (41، 42) "غالباً"، أما الفقرة (43) فكانت درجتها "أحياناً"، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (3.47) وبدرجة "غالباً"، وبانحراف معياري قدره (0.85).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-2-8 المتغير التابع (الأداء- العائد على الأصول (ROA))

يبين الجدول رقم (5-8) النتائج الوصفية للمتغير التابع والذي تم جمع بياناته بمراجعة التقارير السنوية للبنوك والجهات الرقابية (ملحق رقم 4)، علماً أنه قد تم إجراء التصحيح اللازم على هذه البيانات كما تم ذكره بمنهجية الدراسة بالفصل الرابع من الدراسة وتم تحويلها إلى مستوى ليكرت الخماسي من خلال الأوزان المُعرفة في دليل التعبئة لأداة الدراسة (الإستبانة) لربطها بمتغيرات الدراسة المستقلة.

الجدول (5-8)

التحليل الوصفي للمتغير التابع "الأداء- العائد على الأصول (ROA)" قبل التصحيح

المتغير التابع	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
الأداء- العائد على الأصول (ROA)	0.20	1.92	1.04	0.46	3

يظهر في الجدول أعلاه أن القيم الدنيا والعليا لأداء البنوك في عام 2017 تراوحت بين (0.2-1.92)، في حين كان المتوسط الحسابي لها (1.04)، وبانحراف معياري قدره (0.46).

5-3 عرض نتائج الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث وذلك وفقاً لتسلسل فرضياتها.

5-3-1 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى "تلتزم البنوك العاملة في الأردن بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حتى يتم الوصول إلى إثبات الفرضية الرئيسية الأولى تم تلخيص ما تقدم من النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة التي تضمنتها أداتها (الإستبانة) كمحاور رئيسية في الجدول رقم (5-9).

الجدول (5-9)

الجدول الوصفي لمتغيرات الدراسة

المحور	المجـــال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	الحوكمة	4.8	0.25	دائماً
2	النظام الآلي	4.7	0.42	دائماً
3	إدارة المخاطر	4.8	0.35	دائماً
4	السياسات الداخلية	4.9	0.24	دائماً
5	التدقيق	4.8	0.28	دائماً
6	التدريب	4.6	0.43	دائماً
7	العمليات التشغيلية	3.5	0.85	دائماً
	أداة الدراسة ككل (الإستبانة)	**4.6**	**0.25**	**دائماً**

يظهر من الجدول رقم (5-9) أن المتوسطات الحسابية للمجالات كافة تراوحت بين (3.5-4.8)، حيث كان أعلاها للمجالات الثلاثة "الحوكمة وإدارة المخاطر والتدقيق" وبمتوسط حسابي بلغ (4.8)، يليهم المجالين "النظام الآلي والسياسات الداخلية" بمتوسط حسابي (4.7)، وبلغ المتوسط الحسابي للمجالين "التدريب والعمليات التشغيلية" (4.6) و(3.5) على التوالي بالمرتبتين الأخيرتين، ويبين أن جميع محاور اداة الدراسة (الإستبانة) كانت تشير إلى وسط حسابي بدرجة "دائماً" حيث بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (4.6)، وبانحراف معياري منخفض قدره (0.25). مما يشير إلى أن جميع البنوك العاملة في الأردن المدرجة في عينة الدراسة تلتزم بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، **الأمر الذي يعني قبول الفرضية.**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-3-2 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية "يوجد علاقة بين التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداءها"

في ضوء نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى بقبول الفرضية البديلة منها وبيان أن **البنوك العاملة في الأردن تلتزم بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، سيتم في هذا الجزء اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وما ينبثق منها من فرضيات فرعية لبيان أثر التزام البنوك بتلك التعليمات على أداءها وذلك عن طريق استخدام نموذج الانحدار البسيط والمتعدد وجاءت النتائج كما هو مبين بالجدول (5-10).

جدول (5-10)

نتائج تحليل نموذج الانحدار البسيط والمتعدد للفرضية الرئيسية الثانية وما يتفرع منها من فرضيات

المتغير التابع	المتغير المستقل	β	T	Sig. of the coefficient	F	Sig.	R Square %
الأداء مقاس بالعائد على الأصول (ROA)	الحوكمة	1.376	2.456	0.016	**6.033**	0.016	
	النظام الآلي	0.981	3.390	0.001	**11.494**	0.001	
	إدارة المخاطر	0.500	1.470	0.145	2.160	0.145	
	السياسات الداخلية	0.500	1.008	0.316	1.015	0.316	
	التدقيق	1.050	2.160	0.034	**4.666**	0.034	
	الدورات التدريبية	0.321	1.085	0.281	1.177	0.281	
	العمليات التشغيلية	0.886	6.126	0.000	**37.526**	0.000	
	الفرضية الرئيسية الثانية	1.190	4.251	0.000	**18.071**	0.000	%17.4

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** "يوجد علاقة بين الحوكمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (الحوكمة) بلغ (0.016) مما يعني وجود علاقة معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

2. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** "يوجد علاقة بين النظام الآلي المستخدم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (النظام الآلي) بلغ (0.001) مما يعني وجود علاقة معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** "يوجد علاقة بين إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (إدارة المخاطر) بلغ (0.145) مما يعني عدم وجود علاقة معنوية، **وعليه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة بين إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك".**

4. **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** "يوجد علاقة بين السياسات الداخلية للبنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (السياسات الداخلية) بلغ (0.316) مما يعني عدم وجود علاقة معنوية، **وعليه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة بين السياسات الداخلية للبنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك".

5. **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:** "يوجد علاقة بين التدقيق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (التدقيق) بلغ (0.034) مما يعني وجود علاقة معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

6. **اختبار الفرضية الفرعية السادسة:** "يوجد علاقة بين الدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (الدورات التدريبية) بلغ (0.281) مما يعني عدم وجود علاقة معنوية، **وعليه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة بين الدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك".**

7. **اختبار الفرضية الفرعية السابعة:** "يوجد علاقة بين العمليات التشغيلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (العمليات التشغيلية) بلغ (0.000) مما يعني وجود علاقة معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

8. **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية** "يوجد علاقة بين التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداءها"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للفرضية الثانية الرئيسية بلغت (0.000) مما يعني وجود علاقة معنوية، وقد بلغت قيمة R Square التفسيرية (17.4%) مما يعني أن المتغير المستقل قد فسر من المتغير التابع ما قيمته (17.4%) مع ثبات العوامل الأخرى، **وعليه تم قبول الفرضية.**

5-4 ملخص الفصل

تطرق هذا الفصل إلى عرض نتائج الدراسة التي هدفت إلى بيان أثر تطبيق تعليمات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أداء البنوك العاملة في الأردن. ويبين الجدول (5-11) ملخص لنتائج اختبار فرضيات الدراسة:

جدول (5-11)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضيات		قبول/رفض
الفرضية الرئيسية الأولى	**تلتزم البنوك العاملة في الأردن بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.**	**قبول**
الفرضية الرئيسية الثانية	**يوجد علاقة بين التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واداءها.**	**قبول**
- الفرضية الفرعية الأولى	يوجد علاقة بين الحوكة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واداء البنوك.	قبول
- الفرضية الفرعية الثانية	يوجد علاقة بين النظام الآلي المستخدم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واداء البنوك.	قبول
- الفرضية الفرعية الثالثة	يوجد علاقة بين إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب واداء البنوك.	رفض
- الفرضية الفرعية الرابعة	يوجد علاقة بين السياسات الداخلية للبنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واداء البنوك.	رفض
- الفرضية الفرعية الخامسة	يوجد علاقة بين التدقيق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واداء البنوك.	قبول
- الفرضية الفرعية السادسة	يوجد علاقة بين الدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واداء البنوك.	رفض
- الفرضية الفرعية السابعة	يوجد علاقة بين العمليات التشغيلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب واداء البنوك.	قبول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

مناقشة النتائج والتوصيات

6-1 المقدمة

6-2 مناقشة النتائج

6-3 التوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

مناقشة النتائج والتوصيات

6-1 المقدمة

يتضمن هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها بالفصل الخامس من الدراسة، والقيام بربطها بنتائج الدراسات السابقة، وذلك للوصول إلى التوصيات المناسبة بالخصوص.

6-2 مناقشة النتائج

6-2-1 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى "تلتزم البنوك العاملة في الأردن بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"

في ضوء ما تم بيانه من نتائج تحليل البيانات في الجدول رقم (5-9) بالفصل الخامس **تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى.**

وقد يعزو الباحث هذا الإلتزام إلى فعّالية المشرع الأردني للقوانين والتعليمات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومواكبة التطورات العالمية أولاً بأول، وهذا يدل على إدراكه لأهمية مكافحة تلك العمليات للحد من المخاطر التي قد تنشأ منها، إضافة إلى كفاءة الجهات الرقابية بعمليات الإشراف والرقابة التي تساعد على تنفيذ تلك التشريعات النابعة من التوصيات العالمية في تقييم وتقويم عمليات قطاع البنوك للحفاظ على سلامته، الأمر الذي يضمن إدراك القطاع بأهمية أخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها على أرض الواقع لتجنب مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. الأمر الذي ينعكس بالإيجاب عند تقييم المملكة من قبل المنظمات الدولية التي تعنى بذلك منها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العمل المالي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENAFATF).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت هذه النتيجة موافقة مع نتيجة كل من دراسة (Simwayi and Guohua, 2011) ودراسة (العاجز، 2008) ودراسة (المبارك والشهراني، 2003) والتي أظهرت نتائجهم وجود التزام للبنوك في كل من الصين وقطاع غزة–فلسطين ودبي–دولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق التشريعات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتباع السياسات والإجراءات اللازمة لذلك.

6-2-2 النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية "يوجد علاقة بين التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداءها"

في ضوء نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى بقبول الفرضية البديلة منها وبيان أن **البنوك العاملة في الأردن تلتزم بتطبيق تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، سيتم في هذا الجزء مناقشة نتائج تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية وما ينبثق منها من فرضيات فرعية لبيان أثر التزام البنوك بتلك التعليمات على أداءها وذلك كما تبين بالجدول (5-10) من الفصل الخامس من دراستنا.

1. **اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** "يوجد علاقة بين الحوكمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

ظهر في الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (الحوكمة) بلغ (0.016) مما يعني وجود علاقة معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى قيام البنك المركزي الأردني بإصدار التعليمات الخاصة بالحوكمة المؤسسية للبنوك وتعديلها بما يضمن مواكبتها للتوصيات العالمية، وإلزام البنوك بتطبيقها على أرض الواقع الأمر الذي يهدف إلى إدارة البنك وعملياته بشكل أَمن بما يضمن حماية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح للمساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرى بما يتماشى مع سياسات وتشريعات البنك لتحقيق أهدافه المرجوة.

وقد جاءت هذه النتيجة موافقة مع التوصيات العالمية الخاصة بالحوكمة والتي انبثقت منها التعليمات الخاصة بمبادئ الحوكمة المؤسسية في الأردن وأهمية تطبيقها كما تم ذكره سالفاً، وخاصة ما يتعلق بموضوع دراستنا وارتباطه باستقلالية دائرة الإمتثال لكي تقوم بدورها على أكمل وجه وخاصة لتفادي استغلال البنوك في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إضافة إلى ما نتج عن الدراسات التي أثبتت أن تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك أثرت على أداءها.

2. **اختبار الفرضية الفرعية الثانية:** "يوجد علاقة بين النظام الآلي المستخدم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

كان مستوى الدلالة للمتغير المستقل (النظام الآلي) يساوي (0.001) مما يعني وجود علاقة معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن استخدام النظام الآلي في البنوك أصبح متطلب إجباري مذكور في تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة في الأردن وذلك لتسهيل وتنظيم عمليات إجراءات البنك بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل خاص وعمليات البنك بشكل عام، حيث أن الإمتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من مراقبة المعاملات وجمع المعلومات وربطها لتحليل العمليات المرتبطة بها واستخراج التقارير التي تعكس ذلك دون مساندة تقنية وتكنولوجية متطورة أصبح شبه مستحيل بسبب العدد الكبير لحجم البيانات والمعاملات التي تجعل العمل بشكل يدوي أمراً صعباً.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجاءت هذه النتيجة موافقة مع نتيجة دراسة (Khrawish, 2014) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة ايجابية للنظام الآلي المستخدم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب على التمويل الإستثماري في الأردن.

3. **اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:** "يوجد علاقة بين إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

مستوى الدلالة للمتغير المستقل (إدارة المخاطر) بلغ (0.145) مما يعني عدم وجود علاقة معنوية، **وعليه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة معنوية بين إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك".**

وقد ينظر إلى هذه النتيجة باتجاهين الأول أن عمليات البنك تتسجم والسياسة المرسومة لإدارة مخاطر البنك التي تهدف إلى الحد من تعرضه للمخاطر وما يترتب عليه من عواقب وخاصة ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حين أن نتائج البحوث السابقة تتضمن وجود انحراف بين سياسة المخاطر ومقدار الالتزام بها الأمر الذي يفسر الأثر السلبي بين إدارة المخاطر والأداء، أما إذا نُظر للنتيجة من الاتجاه الثاني فيتمثل بعدم فعّالية وكفاءة إدارة المخاطر في البنوك وبالتالي عدم وجود أثر مباشر لها على الأداء الأمر الذي قد يعزى إلى حداثة تطبيق السياسات الخاصة بإدارة المخاطر في البنوك وتضمين بنود خاصة بما يتعلق مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك، إضافة إلى تأثير تطبيقها على العمليات البنكية بشكل عام.

وجاءت النتيجة معاكسة لما أظهرته دراسة (شعبان وبركات، 2008) التي أظهرت وجود علاقة ذو دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة (المخاطر القانونية، مخاطر السمعة، مخاطر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشغيل، مخاطر التركيز) على تبني البنك لبرنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي من شأنها التأثير على نشاط البنك.

4. **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** "يوجد علاقة بين السياسات الداخلية للبنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (السياسات الداخلية) بلغ (0.316) مما يعني عدم وجود علاقة معنوية، **وعليه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة بين السياسات الداخلية للبنك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك".**

وقد يعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن السياسات الداخلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى البنوك بحاجة إلى تطوير وتحديث بما يضمن عكس ما تم تعديله في التعليمات الخاصة لقطاع البنوك بهذا المجال عام 2018 من قِبل الجهات الإشرافية والرقابية.

وجاءت النتيجة معاكسة لما أظهرته دراسة (الجنابي، 2014) التي أظهرت وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين السياسات الادارية والمصرفية في مجال مكافحة ظاهرة غسل الأموال والأهداف الاستراتيجية للمنظمات المصرفية.

5. **اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:** "يوجد علاقة بين التدقيق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل (التدقيق) بلغ (0.034) مما يعني وجود معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى جودة عمليات التدقيق الداخلية والخارجية وذلك لاتباعها المعايير الدولية بما يخص التدقيق وادراكهم للدور المناط بهم في فهم هذه العمليات من مراحل وطرق ومخاطر وما لها من أثر على جودة البيانات المالية للمنشآت، ومن جهة أخرى قيام الجهات الرقابية مثل البنك المركزي الأردني بإلزام مدقق الحسابات الخارجي بفحص برنامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراجعة السياسات والإجراءات المتعلقة بهذا الخصوص كمتطلب رقابي، حيث تعتبر عمليات التدقيق بجميع مراحلها خط الدفاع الأول في حماية البنوك من خطر استغلالهم في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وجاءت هذه النتيجة موافقة مع نتيجة كل من دراسة (Khrawish, 2014) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة ايجابية للتدقيق في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب على التمويل الإستثماري في الأردن. ودراسة (حسين، 2017) التي كان من نتائجها وجود علاقة ذو دلالة احصائية بمعرفة مدقق الحسابات الخارجي في الأردن بأهمية عمليات تدقيق الحسابات في ظاهرة عمليات غسل الأموال.

6. **اختبار الفرضية الفرعية السادسة:** "يوجد علاقة بين الدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

مستوى الدلالة للمتغير المستقل (الدورات التدريبية) بلغ (0.281) مما يعني عدم وجودعلاقة معنوية، **وعليه تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد علاقة بين الدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"**.

وقد يعزي الباحث هذه النتيجة إلى كلفة الدورات التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال التي تعتبر عبء على المراكز المالية للبنوك، إلا أن الكلفة العالية يجب ان لا تكون عائق أمام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البنوك في توعية موظفيها من خطر عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي يُعكس أثره على البنك بشكل عام.

وجاءت هذه النتيجة معاكسة مع نتيجة دراسة (Khrawish, 2014) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية للدورات التدريبية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب على التمويل الإستثماري في الأردن.

7. **اختبار الفرضية الفرعية السابعة:** "يوجد علاقة بين العمليات التشغيلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداء البنوك"

كان مستوى الدلالة للمتغير المستقل (العمليات التشغيلية) يساوي (0.000) مما يعني وجود علاقة معنوية، **وعليه تم قبول الفرضية.**

ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى أن التزام وامتثال البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة هو إجراء وقائي لما قد يترتب عليه مخاطر قانونية من عقوبات قد تفرضها الجهات القضائية أو إغلاق حساباتها وخطوط العمل مع البنوك المراسلة إذا تم استغلال البنوك في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي تخفيض مخصصات التحوط التي قد تنشأ من حالات عدم الإمتثال، بالرغم من زيادة التكاليف التي قد يتحملها جراء هذا الإلتزام أو انخفاض المستوى العام لرضا العملاء.

وجاءت هذه النتيجة موافقة لنتيجة دراسة (الرفاتي، 2007) التي أظهرت أن إجراءات مكافحة عمليات غسل الأموال يترتب عليها زيادة في التكاليف وخفض المستوى العام في رضا العملاء، النتيجة التي تتوافق أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة (Abu Olaim, 2016).

8. **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية** "يوجد علاقة بين التزام البنوك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب وأداءها"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر من الجدول (5-10) أن مستوى الدلالة للفرضية الثانية الرئيسية بلغت (0.000) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوي أقل أو يساوي (0.05)، وقد بلغت قيمة R Square التفسيرية (17.4%) مما يعني أن المتغير المستقل قد فسر من المتغير التابع ما قيمته (17.4%) مع ثبات العوامل الأخرى. **وعليه تم قبول الفرضية.**

وقد يعزي الباحث هذه النتيجة إلى أن التزام البنوك بتعليمات غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة في الأردن هي متطلب قانوني، وتقوم الجهات الإشرافية والرقابية بإلزامهم به مهما كان أثره على الأداء، حيث أن التزامهم بتلك التعليمات تقوم على حمايتهم من المخاطر القانونية والحفاظ على سلامتهم المالية الأمر الذي يُعكس على سلامة الاقتصاد الوطني بسبب الإعتماد على هذا القطاع بشكل رئيسي في تشجيع النمو الإقتصادي العام وتحقيق الإستقرار المالي والإقتصادي، أي أن عملية الإلتزام احترازية لا تهدف إلى الربح إذا ما تم مقارنته مع الخسائر المالية التي قد تتحملها إذا لم تتم عملية الإلتزام.

وجاءت هذه النتيجة موافقة مع كل من دراسة (الرفاتي، 2007) التي أظهرت وجود أثر لاتباع البنوك اجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النشاط المصرفي، ودراسة (Khrawish, 2014) التي أظهرت وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإلتزام في مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب على التمويل الإستثماري في الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-6 التوصيات

في ضوء مناقشة النتائج التي تم التوصل اليها توصي الدراسة بما يلي:

1. على المشرع الأردني القيام بعمليات التحديث على القوانين والتعليمات والتشريعات التي تخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يضمن مواكبة المستجدات العالمية المتعلقة بهذا المجال وعكس ما يتم تطويره بالتوصيات العالمية.
2. ايجاد قاعدة بيانات تعكس البيانات التي تتعلق بمجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعمليات مكافحتها، وبما يضمن سريتها وذلك لإفادة الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث والوصول إلى نتائج تساعد كل من الجهات الرقابية والإشرافية إضافة إلى القطاع المالي ككل والباحثين على توسعة الإدراك والمفهوم العام لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والطرق والأساليب التي يتم اتباعها لإجراء هذه العمليات إضافة إلى مكافحتها.
3. على البنوك القيام بتحديث السياسات والإجراءات الداخلية وخاصة ما يتعلق بإدارة المخاطر بما يضمن مواكبة القوانين والتعليمات والتشريعات الخاصة بهذا المجال إضافة إلى ما ينبثق من التوصيات العالمية.
4. على البنوك اتباع برنامج خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مهما كانت تكلفته، حيث أن الإلتزام بمكافحة تلك العمليات هي متطلب قانوني دولي، ويعتبر بمثابة نقطة الأساس للعملية الاحترازية من المخاطر المختلفة التي قد تنشأ من غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. يجب أن تقوم البنوك بعكس الخطة التدريبية الخاصة بالامتثال على أرض الواقع وعلى كافة المستويات الوظيفية، وذلك لما لها أهمية بزيادة إدراك الموظفين لغسل الأموال ومخاطرها مما يعكس زيادة في كفاءة وفعّالية مكافحتها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. قيام البنوك وبالسرعة الممكنة بالتكيف مع بالتعليمات الخاصة بالمخاطر السيبرانية لتعزيز قدرتهم باتباع الضوابط الأمنية من اجراءات وسياسات مختلفة للتصدي لأية عمليات قد يواجهها إثر الهجمات الإلكترونية المتقدمة التي يمكن أن تكون أحد الطرق والأساليب المطورة إلكترونياً في غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

المراجع العربية

1. **القرآن الكريم.**

2. ابراهيم، اسامة عبد المنعم علي. (2010). **حظر ومكافحة غسل الأموال**، المركز القومي للإصدارات القانونية، الطبعة الأولى، عابدين، مصر.

3. أبو داسر، عبد الله، (2012). **جريمة تمويل عمليات غسل الأموال –دراسة مقارنة–**، رسالة ماجستير في السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

4. الأمم المتحدة. (1988). **اتفاقية الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية**، متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/7/3: http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/Deals/C1.pdf.

5. الأمم المتحدة. (1999). **الإتفاقية الدولية لمنع الإرهاب**، متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/7/3: http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/Deals/C4.pdf.

6. الأمم المتحدة. (2000). **اتفاقية منع الجريمة والعدالة الجنائية**، متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ: http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/Deals/C2.pdf.

7. الأمم المتحدة. (2003). **اتفاقية مكافحة الفساد**، متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ: http://www.amlu.gov.jo/Portals/0/Deals/C3.pdf.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. البنك المركزي الأردني. (2018). **تعليمات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب الخاصة بالبنوك المرخصة رقم (2018/14)**. المتوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/8/12: http://www.cbj.gov.jo.

9. البنك المركزي الأردني. (2018). **الرقابة على الجهاز المصرفي**، المتوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/7/14: http://www.cbj.gov.jo.

10. الثنيان، عبد الله. (2006). **أحكام غسل الأموال**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المعهد العالي للقضاء، الرياض، المملكة العربية السعودية.

11. جامعة الدول العربية. (1998). **الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**. القاهرة، مصر.

12. جامعة الدول العربية. (2010). **غسل الأموال وتمويل الإرهاب**. المتوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/7/3:
http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=70.

13. جمعية البنوك الأردنية. (2017). **التقرير السنوي لعام 2017**. المتوفرة على على شبكة الانترنت: http://abj.org.jo/ar-jo/annual-reports-ar-JO.

14. الجنابي، فارس. (2014). دور السياسات الإدارية والمصرفية في مكافحة ظاهرة غسل الاموال وعلاقتها بتحقيق الاهداف الاستراتيجية المصرفية دراسة استطلاعية لعينة من المصارف العراقية. **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية**، عدد خاص: 85-116.

15. الجوزية، ابن القيم. (1998). **زاد المعاد في هدى خير العباد**. مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتوزيع، الطبعة الثالثة، ص671، بيروت، لبنان.

16. حسين، ريم. (2017). تحليل العوامل المؤثرة في اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي لعمليات غسيل الأموال والتقرير عنها دراسة ميدانية في مكاتب تدقيق الحسابات الأردنية. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية**، عدد 2(31)، 1-58.

17. الربيعي، زهير. (2005). **غسل الاموال آفة العصر أم الجرائم**. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الكويت.

18. رسالة عمان. (2004). متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/9/23: http://ammanmessage.com/?lang=ar.

19. الرشدان، محمد. (2007). **جرائم غسيل الأموال وموقف التشريع الأردني منها**، دار قنديل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

20. الرفاتي، ايهاب، (2007). **عمليات مكافحة غسيل الاموال واثر الالتزام بها على فعالية نشاط المصارف العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

21. زاهر، أحمد. (2007). **الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها، أركانها**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث-الندوة العلمية العلاقة بين جرائم الاحتيال والاجرام المنظم، الرياض، المملكة العربية السعودية.

22. سفر، احمد. (2001). **المصارف وتبييض الأموال تجارب عربية وأجنبية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

23. السويفي، حيدر. (2015). دور الجهاز المصرفي العراقي في مكافحة عمليات غسل الاموال. **مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية**، عدد 181(15)، 165-181.

24. الشافعي، هشام. (2016). التعاون الدولي لمنع تمويل الإرهاب. **مجلة الفكر الشرطي**، العدد 25، اصدار 97: 107-140.

25. شريط، محمد. (2008). **ظاهرة غسيل الأموال في نظر الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

26. شعبان، اسامة، وبركات، عبد الله. (2009). أثر تطبيق برامج مكافحة غسيل الأموال على تقييم البنوك. **مجلة الدراسات الإجتماعية**، المجلد (14)، عدد (2).

27. صالح، أشرف، الشريف، الجيلاني. (2016). أثر العائد على الأصول (ROA) ودرجة الرفع المالي (FLM) على العائد على حقوق المساهمين (ROE) لدى شركة حديد الأردن وشركاتها التابعة. **Journal of Science and Technology**، المجلد (17)، العدد(1).

28. صالح، نائل. (2002). **جريمة غسل الأموال**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

29. صبح، داوود. (2002). **تبييض الأموال والسرية المصرفية الفساد أصله العلة**، المنشورات الحقوقية، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

30. طوقان، أمية. (2005). **دور البنوك المركزية في إرساء السياسة النقدية**، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية في ضوء التجارة العربية العالمية، الفترة 2-2005/7/3، مصرف سورية المركزي، دمشق-سورية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

31. العاجز، رنا. (2008). **دور المصارف في الرقابة على عمليات غسيل الأموال "دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية في قطاع غزة"**. رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، غزة.

32. عبد الحميد، عبد المطلب. (2001). **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

33. عبد الله، عبد الكريم. (2011). **القواعد الدولية الموجهة لمنع استخدام النظام المصرفي في غسل الأموال وتمويل الإرهاب: دراسة قانونية للأطر القانونية الدولية ودور المؤسسات المالية والمصرفية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**، حلقة علمية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 22-2011/1/6، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض–المملكة العربية السعودية.

34. العثمان، سعود. (2001). **الدور الإشرافي والرقابي للبنوك المركزية في مكافحة غسل الأموال**، حلقة علمية بعنوان "أساليب مكافحة غسل الأموال"، مركز الدراسات والبحوث- مديرية الأمن العام، عمان، 23-2001/6/27، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص 9.

35. عرب، يونس. (2000). "جرائم غسيل الأموال، دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الأموال والاتجاهات الدولية لمكافحتها وبيان خطط المصارف لمواجهة هذه الجرائم"، **مجلة البنوك في الأردن**، المجلد (19)، العدد(9).

36. العريان، محمد، (2005)، **عمليات غسيل الاموال واليات مكافحتها**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.

37. عوض، محي الدين. (1998). **تحديد الأموال القذرة ومدلول غسيلها وصور عملياته**. حلقة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علمية بعنوان: "مخاطر غسل الأموال على الاقتصاد الوطني"، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

38. عوين، زينب. (2016). جريمة تمويل الإرهاب عن طريق غسيل الأموال. **مجلة كلية الحقوق- جامعة النهرين**، العدد 18(2)، ص 255-298.

39. عيد، محمد. (2012). **القواعد الدولية الموجهة للعمل في مكافحة غسل الأموال: التوصيات الأربعين لفرقة العمل المالي الدولي FATF، الرياض، المملكة العربية السعودية**، حلقة علمية حول مكافحة جرائم غسل الأموال، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، 27-2012/2/29، الرياض، المملكة العربية السعودية.

40. **قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (46 لسنة 2007)**، نشور في الصفحة 8297 في الجردية الرسمية بتاريخ 2015/9/15.

41. القسوس، رمزي. (2002). **غسيل الأموال جريمة العصر: دراسة مقارنة**، دائر وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

42. لجنة بازل. (2018). متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/7/3: https://www.bis.org.

43. المبارك، مخلص، والشهراني، سعد. (2003). **دور البنوك التجارية في الرقابة علي عمليات غسل الأموال**. رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

44. مجموعة إغمونت. (2018). متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/8/16:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

.https://egmontgroup.org

45. مجموعة العمل المالي. (2012). **توصيات مجموعة العمل المالي(فاتف)**، باريس، فرنسا.

46. مجموعة العمل المالي. (2018). متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/8/2: .http://www.fatf-gafi.org

47. المعايطة، محمد. (2002). **غسيل الاموال في الاردن مقارنة بالتشريعات الاخرى**، اكاديمية الشرطة الملكية، عمان، الأردن.

48. **هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السورية**. (2018). متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/8/27: .http://cmlc.gov.sy/international-standards/fatf

49. **وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأردنية**. (2018). متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/7/22: .http://www.amlu.gov.jo

50. **وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب المغربية**. (2018). متوفرة على شبكة الانترنت بتاريخ 2018/7/7:

http://www.utrf.gov.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=132&Itemid=884&lang=ar

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع الأجنبية

1. Abu Olaim, A. & Rahman, A. (2016). The impact of Jordanian anti-money laundering laws on banks. **Journal of Money Laundering Control**, Vol. 19 Issue: 1, pp.70-78
2. Association of Certified Anti-Money Laundering Specialists- ACAMS. (2012). **Study Guide For the CAMS Certification Examination**, Fifth Edition. Miami, United States of America.
3. Almazari, A. A. (2014). Impact of Internal Factors on Bank Profitability: Comparative Study between Saudi Arabia and Jordan. **Journal of Applied Finance and Banking**, 4(1), 125.
4. Caruana, Jaime. (2010). **Basel III: towards a safer financial system**. Bankarstvo, 39(9-10), 98-111.
5. Financial Action Task Force-FATF. (2012). **Specific Risk Factors in Laundering the Proceeds of Corruption Assistance to Reporting Institutions**. Paris, France.
6. Financial Action Task Force-FATF. (2013). **National ML/TF Risk Assessment**. Paris, France.
7. Financial Action Task Force-FATF. (2014). **Guidance for a risk based approach for the banking sector**. Paris, France.
8. Good Hart, C. (2011). **The Basel Committee on Banking Supervision: A history of the early years 1974-1997**, Cambridge University Press.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. Hayes, B. (2012). Counter-Terrorism, Policy Laundering, and the FATF: Legalizing Surveillance, Regulating Civil Society. **International Journal of Not-for-Profit Low**, Vol. 14, No. 5, pp 1-2.

10. International Monetary Fund-IMF. (2014). **"The IMF and the fight against money laundering and the financing of terrorism",** 23/7/2018, available at: www.imf.org/external/np/exr/facts/aml.htm.

11. Jaber, J. J., & Al-khawaldeh, A. A. (2014). The Impact of Internal and External Factors on Commercial Bank Profitability in Jordan. **International Journal of Business and Management**, 9(4), 22.

12. Khrawish, H. A. (2014). The Impact of Anti-Money Laundering on Investment Funding: Evidence from Jordanian Financial Institutions. **International Journal of Economics and Finance**, 6(3), 227.

13. LexisNexis and ACAMS. (2015). **Current Industry Perspectives into Anti-Money Laundering Risk Management and Due Diligence**. Lexis Nexis Risk Solutions, California, United States of Americ.

14. Mekpor, E. S., Aboagye, A., & Welbeck, J. (2018). The determinants of anti-money laundering compliance among the Financial Action Task Force (FATF) member states. **Journal of Financial Regulation and** Compliance, Vol. 26 Issue: 3, pp.442-459.

15. Middle East and North Africa Financial Action Task Force-MENAFATF. (2017). **Report of Applications on Money Laundering**

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

via Electronic Tools, Manama, Kingdom of Bahrain.

16. Middle East and North Africa Financial Action Task Force-MENAFATF. (2018). **Overview of MENAFATF**. available on: http://www.menafatf.org/ar/about.
17. Mohammadi, R., Eshaghi, F., & Arefi, M. (2012). Internal evaluation: appropriate strategic for quality evaluation and improvement of management in departments at universities**. Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 69, 719-728.
18. Muppay, Vani. (2017). **Anti-Money Laundering: Challenges and Trends**. Tata Consultancy Services Limited, Mumbai, India.
19. Naheem, M. A. (2018). Is tackling Trade Based Money Laundering (TBML) through stricter reporting regulation the most effective response?, **Journal of Money Laundering Control**, 21(3), 345-357.
20. Reganati, F., & Oliva, M. (2018). Determinants of money laundering: evidence from Italian regions. **Journal of Money Laundering Control**, 21(3), 402-413.
21. Simwayi, M., & Guohua, W. (2011). The role of commercial banks in combating money laundering. **Journal of Money Laundering Control**, 14(4), 324-333.
22. Teichmann, F. M. J. (2018). Financing terrorism through hawala banking in Switzerland. **Journal of Financial Crime**, 25(2), 287-293.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. UNODC. (2014**). "The money laundering cycle"**,available on 1/8/2018: www.unodc.org/unodc/en/moneylaundering/ laundrycycle.html.

24. Wang, S. N., & Yang, J. G. (2007). **A money laundering risk evaluation method based on decision tree**. In Machine Learning and Cybernetics, International Conference (Vol. 1, pp. 283-286).

25. Wegberg, R., Oerlemans, J. J., & van Deventer, O. (2018). Bitcoin money laundering: mixed results? An explorative study on money laundering of cybercrime proceeds using bitcoin. **Journal of Financial Crime**, 25(2), 419-435.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1): أسماء محكمين المرحلة الأولى.

اسم عضو هيئة التدريس	الجامعة	القسم
د. صالح الخطيب	اليرموك	إدارة أعمال
د. عمار علاونة	اليرموك	إدارة أعمال
د. محمد الروابدة	اليرموك	إدارة عامة
د. رائد عبابنة	اليرموك	إدارة عامة
أ.د سامي الصمادي	اليرموك	التسويق

ملحق رقم (2): أسماء محكمين المرحلة الثانية.

اسم عضو هيئة التدريس	الجامعة	القسم
د. عمار علاونة	اليرموك	إدارة أعمال
د. محمد الخطايبة	الأردنية	التمويل
د. زياد مراشدة	الهاشمية	العلوم المالية والمصرفية
الاسم	**الجهة**	**الدائرة**
د. رغدة قطناني	البنك المركزي الأردني	المكتب القانوني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3): أداة الدراسة (الإستبانة).

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانة

الأخ الكريم ... الأخت الكريمة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث حالياً بإجراء دراسة ميدانية بعنوان "**مدى التزام البنوك العاملة في الأردن بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثرها على الأداء**" وذلك إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم المالية والمصرفية.

كما وأرجو التكرم والتفضل منكم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة والتي تتكون من جزئين بكل دقة وموضوعية وذلك من خلال وضع إشارة تعكس الواقع الفعلي في مؤسستكم وكما هو موضح في دليل التعبئة أدناه، علماً بأن الباحث يؤكد أن جميع المعلومات والإجابات الواردة في هذه الاستبانة ستكون سرية، وستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

الدرجة	5	4	3	2	1
الدلالة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً

شكرا لكم على حسن تعاونكم وتجاوبكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحث: أمين عفيف غنيم

0788172724

AMIN.GHUNAIM@GMAIL.COM

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أولاً: البيانات العامة:

الرجاء الإجابة عن الأسئلة بوضع إشارة (✓) في مكان الاجابة لكل من العبارات التالية:

أ- الجنس:

ذكر ( )	أنثى ( )

ب-العمر:

أقل من 30 سنة ( )	من 30 -40 سنة ( )
أكبر من 40 – 50 سنة ( )	أكبر من 50 سنة ( )

ج- المستوى التعليمي:

الثانوية العامة ( )	دبلوم ( )
بكالوريوس ( )	دراسات عليا ( )

د- الخبرة العملية:

أقل من 5 سنوات ( )	من 5-7 سنوات ( )
أكثر من 7-10 سنوات ( )	أكثر من 10 سنوات ( )

هـ-يصنف البنك الذي تعمل فيه:

إسلامي ( )	تجاري ( )

و- جنسية البنك الذي تعمل فيه:

أردني ( )	غير أردني ( )

ز- امتلاك شهادات مهنية بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل (CAMS)، إذا كانت الإجابة نعم فيرجى ذكرها:

نعم ( )	.....	لا ( )
	.....	
	.....	
	.....	
	.....	
	.....	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الرجاء وضع إشارة (✓) مقابل البيانات التي تعكس الواقع الفعلي في مكان عملك:

الحوكمة						
الرقم	البيان	دائماً 5	غالباً 4	أحياناً 3	نادراً 2	أبداً 1
1	يعتمد مجلس إدارة البنك السياسات والاجراءات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
2	يطبق البنك سياسات وضوابط وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب معتمدة من قبل مجلس الإدارة.					
3	يشرف المدراء التنفيذيين في البنك على تطبيق السياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
4	يتم تعريف الموظفين في جميع مستوياتهم بالمعلومات المتعلقة بتشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
5	يتم التأكد من استيعاب الموظفين بجميع مستوياتهم على ما يخص موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
6	يتم اطلاع الموظفين بجميع مستوياتهم على المستجدات بموضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
7	يعقد المدير المباشر اجتماعات دورية للتأكد من استيعاب الموظفين وتطبيقهم للسياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
8	هناك متابعة دائمة ومستمرة من قبل المدير المباشر على تطبيق السياسات والإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
النظام الآلي						
الرقم	البيان	دائماً 5	غالباً 4	أحياناً 3	نادراً 2	أبداً 1
9	تتم مراقبة المعاملات والعمليات وربطها من خلال نظام آلي لإعطاء مؤشرات اشتباه لأية عمليات.					
10	تتوفر قاعدة بيانات تشمل كافة العمليات مربوطة بالنظام الآلي.					
11	تساعد قاعدة البيانات الشاملة في تحديد مخاطر العملاء.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12	يشمل النظام الآلي خاصية فصل الصلاحيات المعطاه للموظفين بشكل واضح.					
13	يتيح النظام الآلي في البنك فرصة استخراج تقارير خاصة حول العمليات المشبوهة والتي قد تندرج تحت مسمى غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
14	تستخدم التقارير المستخرجة من النظام الآلي لإعادة رسم السياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
إدارة المخاطر						
الرقم	البيان	دائماً 5	غالباً 4	أحياناً 3	نادراً 2	أبداً 1
15	هناك سياسات وإجراءات خاصة بإدارة المخاطر التي قد تنشأ من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
16	يعتمد البنك على المنهج المبني على المخاطر لتحديد المخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الارهاب التي من الممكن أن يواجهها.					
17	تنفذ دائرة الامتثال في البنك مراجعة دائمة ومستمرة لكافة عمليات البنك لتحديد مخاطرها بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
18	تقوم دائرة الامتثال في البنك بتصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
19	عند الشروع بتقديم خدمات جديدة يتم التأكد من ملائمتها مع سياسات إدارة المخاطر في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
السياسات الداخلية						
الرقم	البيان	دائماً 5	غالباً 4	أحياناً 3	نادراً 2	أبداً 1
20	تتماشى السياسات والأنظمة الداخلية في البنك مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة.					
21	تتفق السياسات والأنظمة الداخلية مع الإتفاقيات العالمية في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب.					
22	يتم تضمين التوصيات الاربعين الصادرة عن لجنة العمل المالي الدولية (FATF) في سياسات البنك الداخلية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23	تعتبر السياسات والأنظمة الداخلية امتداداً لتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب النافذة، وتوضيحاً لآلية تطبيقها.					
24	تشتمل السياسات والاجراءات الداخلية بنود خاصة لبذل اجراءات العناية الواجبة للعملاء حسب درجة تصنيف مخاطرهم.					
25	تشتمل السياسات والإجراءات الداخلية على خطوات مفصلة توضحا الإجراءات الخاصة الواجب اتباعها في حال الاشتباه بوجود عمليات تتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
26	يتم تطبيق السياسات والإجراءات الداخلية المتعلقة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أرض الواقع.					
27	يتم تطوير وتحديث الإجراءات والسياسات المتبعة لتتماشى مع المستجدات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
28	توضح السياسات الداخلية موضوع السرية المصرفية والسرية الخاصة بالإخطار عن العمليات المشبوهة					
التدقيق						
الرقم	البيان	دائماً 5	غالباً 4	أحياناً 3	نادراً 2	أبداً 1
29	تتضمن خطة دائرة التدقيق الداخلي بنوداً لمراجعة وفحص السياسات والإجراءات والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
30	تغطي تقارير التدقيق الداخلي الأبعاد المتعلقة بسياسات واجراءات البنك المعتمدة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
31	تشتمل تقارير المدقق الخارجي على كافة سياسات البنك للتأكد من ملاءمتها مع تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
32	تشتمل تقارير التدقيق الداخلي على النقاط الرئيسية المتعلقة بمدى إمتثال البنك لتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدورات التدريبية						
الرقم	البيان	دائماً 5	غالباً 4	أحياناً 3	نادراً 2	أبداً 1
33	توفر سياسة البنك خطة لتدريب الموظفين على طرق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
34	يعتمد البنك جدول محدد لتدريب الموظفين مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
35	يلتزم البنك بتنفيذ خطة التدريب بشكل يكفل للموظفين تدريب دوري ومستمر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
36	يستقطب البنك الكوادر الوظيفية المؤهلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.					
37	يخصص البنك ميزانية محددة لبرامج التدريب في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل يتناسب مع اخر المستجدات بهذا الخصوص.					
38	يقوم البنك بالتأكد من أن البرامج التدريبية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تزيد من وعي الموظفين بذلك.					
39	تتيح برامج التدريب أجزاء خاصة بالجهات المختصة داخل الدولة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					
40	تزيد البرامج التدريبية من وعي الموظف بالمسؤولية القانونية التي تقع عليه في حال عدم تطبيقه للسياسات المعتمدة من قبل البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمليات التشغيلية						
الرقم	البيان	دائماً 5	غالباً 4	أحياناً 3	نادراً 2	أبداً 1
41	يتم المقابلة بين تكلفة الامتثال بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنفعة منه وفقاً لدرجة النظر التشغيلية.					
42	يؤثر تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بامتثال البنك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الرضا العام للعملاء.					
43	يزيد تطبيق السياسات والإجراءات المتعلقة بامتثال البنك بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من تعقيد عمليات البنك وسلاستها.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (4): العائد على الموجودات للبنوك (ROA) لعام 2017.

البنوك الأردنية			البنوك الغير الأردنية		
الرقم	اسم البنك	ROA	الرقم	اسم البنك	ROA
1	البنك العربي	1.35%	1	البنك العقاري المصري العربي	0.42%
2	البنك الأهلي الأردني	0.48%	2	مصرف الرافدين	1.10%
3	بنك القاهرة عمان	1.08%	3	ستي بنك	1.62%
4	بنك الأردن	1.92%	4	بنك ستاند رد تشارترد	0.59%
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1.60%	5	بنك عودة	1.50%
6	البنك الأردني الكويتي	0.84%	6	بنك الكويت الوطني	0.53%
7	بنك الإستثمار العربي الأردني	0.94%	7	بنك لبنان والمهجر	1.10%
8	البنك التجاري الأردني	0.20%	8	بنك أبوظبي الوطني	1.18%
9	البنك الإسلامي الأردني	1.30%	9	مصرف الراجحي	1.22%
10	البنك الإستثماري	1.60%			
11	بنك ABC	1.01%			
12	بنك الإتحاد	1.12%			
13	بنك سوسيته جنرال/الاردن	0.59%			
14	بنك المال الأردني	1.15%			
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1.40%			
16	بنك صفوة الإسلامي*	0.60%			

المصدر: جمعية البنوك الأردنية، التقرير السنوي لعام 2017.

*تم في عام 2017 تغيير اسم بنك الأردن دبي الاسلامي ليصبح بنك صفوة الاسلامي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Ghunaim, Amin Afeef. (2018). The Extent of Commitment of Banks in Jordan by Anti-Money Laundering and Counter Terrorist Financing Instructions and Effect on their Performance, Master's thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan. (Supervisor: Prof. Moh'd M. Ajlouni)

This study aimed at demonstrating the extent of adherence of banks operating in Jordan to Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Instructions, and the impact of such obligations on their performance. The descriptive method, simple and multiple regression models were used in the analysis of the study data and the outcomes thereafter. The data was collected by designing a questionnaire for the study to be distributed to the study sample, which consisted of all compliance departments in all banks operating in Jordan. The researcher distributed (100) questionnaires on the study sample. In addition, performance (Return on Assets-ROA) data was collected from the annual reports of banks and supervisory bodies.

The study found that (a)To a large extent, there is commitment from banks operating in Jordan to conduct their operations in conformity with the rules and provisions of Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing regulations, (b)There is a relationship between bank adherence, measured by Government, Automated System, Audit and Operations and the bank performance, measured by the return on assets (ROA), (c)There is no

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

relationship between other measures of bank adherence, such as Risk Management, Internal Policies and Training Courses and bank performance. (d)Overall, there is a relationship between commitment of Banks in Jordan by Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing Instructions and their performance.

This study recommends that the banks in Jordan must follow a special program designed to minimize the incidents of Anti-Money Laundering and Counter-Terrorist Financing at any cost. The obligation to combat those illicit operations is an international requirement and serves as the core of international efforts taken against the various risks that may arise from money laundering and terrorist financing.

Keywords: Money Laundering (ML), Terrorist Financing (TF), Banks in Jordan, Return on Assets (ROA), Financial Action Task Force (FATF).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com